

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٠

الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا (رومانيا)

في مواصلة تعزيز التعاون في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار
في المجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه اللجنة الأولى إلى أن
كازاخستان تفي على نحو كامل بجميع التزاماتها الدولية في
مجال تحديد الأسلحة وتواصل التقيد بسياساتها المتمثلة في تعزيز
الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه،
يتخذ بلدي جميع التدابير الممكنة لتعزيز نظامه الوطني وتعزيز
التعاون الأمني في منطقة آسيا الوسطى.

ويتضح التزامنا أيضا في انضمامنا إلى الصكوك الدولية
ذات الصلة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق
بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. سيسهم التنفيذ
الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وتحقيق عالميتها في تعزيز

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع
القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول
الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة الآن إلى بقية
المتكلمين في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية". لا يزال هناك
٦٧ متكلمًا متبقيا على القائمة. لذلك أحض جميع المتكلمين
على التفضل بالتقيد بالفترة الزمنية المحددة.

السيد سيريميت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
في البداية، أود أن أؤكد أن كازاخستان ملتزمة التزاما راسخا
بالإسهام في قضية السلام والأمن الدوليين واستثمار كل جهد

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وتبدو الحاجة إلى إعداد واعتماد شكل من أشكال التنظيم في مجال نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل جلية وينبغي متابعتها من مرحلة التصميم والإنتاج إلى مرحلة الاستخدام العملي. وفي الوقت نفسه، من البديهي أنه لا ينبغي السماح للآلات باتخاذ قرارات باستهداف أو قتل البشر. ومن الواضح أن المناقشة بشأن نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في بدايتها، وأنه يلزم القيام بمزيد من العمل للمساعدة على تشكيل فهمنا لتكنولوجيا المستقبل هذه. وترى كازاخستان أنه من المهم مواصلة المناقشات في عام ٢٠١٩.

السيدة كيوبونسان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16)، وفييت نام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.17). إلا أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

عانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تجارب مؤلمة جراء الآثار الإنسانية والإنمائية لاستخدام الأسلحة التقليدية. لذلك، تدعم جمهورية لاو بقوة العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي بشأن تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح وتشارك فيه بنشاط. ولهذا السبب انضمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وأربعة من بروتوكولاتها، واتفاقية الذخائر العنقودية، كما تؤيد نص وروح وأهداف اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي أظهرته من خلال التصويت لصالح القرار ٥٦/٦٤، بالرغم من أننا لم نصبح بعد طرفا في الاتفاقية.

وعلى الرغم من أن الأسلحة التقليدية ليس لها نفس تأثير أسلحة الدمار الشامل، إلا أن استخدامها الواسع النطاق يمكن أيضا أن يخلف آثارا إنسانية ضارة ذات عواقب طويلة الأمد.

السلم والأمن الدوليين من خلال تقليل المعاناة الإنسانية الناجمة عن العنف المسلح.

وتؤكد كازاخستان من جديد التزامها باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وتؤيد الجانب الإنساني للاتفاقية، لأننا نشاطر التطلع المشترك للمجتمع الدولي بأسره لحماية المدنيين من أي آثار لتلك الأسلحة اللاإنسانية. ولا تنتج كازاخستان حاليا الذخائر الحارقة المشمولة بالاتفاقية وليس لديها نية أو خطط لإنتاجها.

ومن ناحية أخرى، وضعت كازاخستان نظاما فعالا لمراقبة صادرات الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج. والحكومة في سبيل وضع آليات وتدابير وقائية تتماشى بشكل صارم مع المتطلبات الدولية. ولذلك تأخذ كازاخستان بشكل جاد ورسمي مسؤوليتها عن الحيلولة دون انتشار هذه الأسلحة. ونود أن نذكر جميع الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بالتزاماتها المالية ونحضرها على الوفاء بها، حتى يتسنى تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا.

ونرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونعتقد أن ذلك كان نقطة تحول في الخطاب بشأن التفكير بشكل جدي فيما يتعلق بتلك الأسلحة الناشئة. ولذلك فإن قيمة وأهمية فريق الخبراء الحكوميين كبيرة في إيجاد السبل الكفيلة بالتوصل إلى فهم مشترك وتعريف مشتركة لترسانات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

إن الآثار المترتبة على استحداثات تكنولوجيات جديدة يمكن أن تكون شديدة الخطورة، على الرغم من استخدامها المزدوج الغرض، وقد تكون المبالغة في تقدير الأخطار التي تشكلها أسلم من التقليل منها. يعلم زعماء العديد من الدول، وكذلك المنظمات الدولية، تأثير وأثر الذكاء الاصطناعي على مستقبل البلدان والعالم بأسره.

وتشعر جمهورية لاو بالقلق إزاء طائفة واسعة من الآثار الأمنية والإنسانية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأسلحة تستخدم على نطاق واسع من قبل المجرمين والمتحررين بالمخدرات. ولذلك يؤيد وفد بلدي برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في تصديده لهذه المسألة.

وفي الختام، أؤكد مجددا التزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بمواصلة الدعوة بنشاط لتحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية من خلال العمل عن كثب مع جميع الدول الأطراف والمجتمع الدولي، حتى تتمكن معا من تحقيق عالم خال من الذخائر العنقودية.

السيد غروم (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.18)، وسنضيف التالي بصفتنا الوطنية.

إن الترابط القائم بين السلام والأمن والتنمية لا يمكن دحضه. وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بذلك الترابط وهو يشكل الآن جزءا محوريا من خطة الأمين العام لنزع السلاح. وتؤيد أيرلندا اقتراح الأمين العام بدمج نزع السلاح بشكل أكثر وضوحا في أعمال الأمم المتحدة، ونشعر بالتشجيع إزاء إيلاء الأولوية للتركيز على نزع السلاح باعتباره منقذا للأرواح.

ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق بالغ إزاء الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي لا يؤدي إلى إثارة التوترات وإطالة أمد النزاعات فحسب، ولكنه أيضا يغذي الجريمة المنظمة ويسهم بصورة كبيرة في العنف القائم على نوع الجنس. إن مراقبة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شرط مسبق لتحقيق الاستقرار ومنع نشوب

وتشكل المتفجرات من مخلفات الحرب مثالا جيدا على ذلك حيث تتسبب في مشاكل إنسانية لفترة طويلة بعد انتهاء نزاع ما. وكما تعلم اللجنة، فإن المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة، لا يزال لها أثر سلبي كبير على سبل عيش الناس وتعيق التنمية في البلدان المتضررة. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مثال على ذلك، حيث أن معظم أجزاء البلد ملوثة بشدة بالذخائر غير المنفجرة، مما يجعلها واحدة من أكثر بلدان العالم تلوثا بهذه الأسلحة.

وخلال الحرب الهندية الصينية، جرى إسقاط أكثر من ٢٧٠ مليون من الذخائر الصغيرة العنقودية على معظم أنحاء البلد، ولم ينفجر ما يصل إلى ٣٠ في المائة منها لدى ارتطامه بالأرض. ولذلك فإن المتفجرات من مخلفات الحرب تشكل تحديا كبيرا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ولجهود القضاء على الفقر في بلدنا. ولمواصلة التصدي لهذا التحدي بطريقة منهجية ومعالجة المشكلة الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة، بذلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قصارى جهدها بأن اعتمدت نسخة وطنية من الهدف ١٨ من أهداف التنمية المستدامة، بعنوان "حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة".

ومن هذا المنطلق، ما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تدعو بنشاط إلى تعزيز عالمية الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية بغية الحيلولة دون إلحاق مزيد من الأذى بالبشرية جراء الذخائر غير المنفجرة. ونثني على البلدان التي أظهرت التزامها بالانضمام إلى الاتفاقية، ونغتنم هذه الفرصة لمناشدة البلدان التي لم تنضم إليها بعد أن تنظر في القيام بذلك من أجل تحقيق عالم خال من الذخائر العنقودية. ورحبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنتائج الاجتماع الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عُقد في جنيف في أيلول/سبتمبر الماضي، وتتطلع إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف المقرر عقده في أيلول/سبتمبر القادم.

الأسلحة لها تأثير مدمر على المدنيين والأهداف المدنية في جميع أنحاء العالم. وعلينا أن نعمل على تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني من أجل ضمان حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. وهذا التزام تشترك فيه جميع الأطراف الضالعة في نزاعات مسلحة. ونرحب بالعمل المهم الذي يضطلع به المجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر في مواصلة رفع مستوى الوعي والتصدي للتحديات التي تطرحها هذه الأسلحة.

ويجب علينا أيضا أن ندرك المخاطر المحتملة الناشئة عن تكنولوجيات الأسلحة الجديدة، مثل الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، التي تطرح مجموعة متنوعة من التحديات - بما فيها التحديات القانونية والأمنية والأخلاقية. ونجد ما يشجعنا في التقدم المحرز خلال اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هذا العام، وعلى الأخص المبادئ التوجيهية المتفق عليها الناشئة التي تعيد التأكيد على أن القانون الدولي ينطبق على نظم الأسلحة ذاتية التشغيل، وأن أي أسلحة في المستقبل يجب أن تظل خاضعة للسيطرة البشرية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه الأسلحة يجب أن تظل دائماً تحت السيطرة البشرية وأن المساءلة البشرية وحدها هي التي يمكن أن تضمن الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. ويتعين القيام بالكثير للوفاء بولاية فريق الخبراء الحكوميين المتفق عليها. ومع ذلك، يجب ألا يعرقل عجزنا اليوم عن الالتقاء والاتفاق على وضع تعريف عملي أو وصف لأنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الجهود التي نبذلها للتصدي بصورة شاملة للتحديات التي تشكلها. وتمثل الوتيرة السريعة للتطورات التكنولوجية الحالية حافزاً مقنعاً بالنسبة لنا من أجل تسريع وتيرة جهودنا في العام المقبل.

وترتبط برامج أيرلندا للتعاون والمساعدة في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية ارتباطاً مباشراً بالتزاماتها بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد،

النزاعات، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف المتعاضدة للسلام والتنمية المستدامين، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة.

يؤيد وفد بلدي برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعبق. ونرحب بالالتزام الدولي المتجدد بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما اتضح من النتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل الذي عُقد في وقت سابق من هذا العام.

تشكل معاهدة تجارة الأسلحة حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى التصدي للانتشار غير المشروع، وتوفر للدول الأساس لوضع أنظمة فعالة ومسؤولة لمراقبة الصادرات. ونتطلع إلى الترحيب بالمزيد من الدول الأطراف إذ تتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية. ونشير إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة كانت أول صك لتحديد الأسلحة يتضمن بنداً بشأن العنف الجنساني، وفي حين أن إدراج بند بشأن العنف الجنساني في المعاهدة كان رائداً، فإن التنفيذ هو الأكثر أهمية. وهذا يتطلب اتباع نهج مدروس، والتمحيص المستمر لإجراءات مراقبة الصادرات. ولدعم تنفيذ هذا البند، أعربت أيرلندا عن سعادتها لأنها تمكنت من توفير التمويل اللازم لتحديد الأسلحة من أجل وضع دليل عملي لتقييم مخاطر العنف الجنساني بموجب المعاهدة. ويتيح هذا الدليل العملي نهجاً تدريجياً يرمي إلى دعم وضع إجراءات أكثر صرامة لمراقبة الصادرات، والتأكد من أن العنف القائم على نوع الجنس يشكل جزءاً أساسياً من تقييمات مخاطر التصدير.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الضرر الإنساني الناجم عن الأعمال العدائية في المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما بشأن استخدام الذخائر المتفجرة والأسلحة المتفجرة الأخرى، التي تتجاوز آثارها المناطق المباشرة للأهداف العسكرية المشروعة الواقعة داخل مناطق تجمعات المدنيين أو بالقرب منها. وهذه

نزع السلاح والمجتمع المدني للتشجيع على مواصلة النقاش حول هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، أود أن أذكر اللجنة بأن قرار تعليق مناقشات فترة الظهر بشأن المجموعة قيد النظر لا ينطبق إلا على الأسبوع الماضي. ولذلك، ستقوم اللجنة، هذا الأسبوع، بالانتهاء من قائمة المتكلمين في إطار كل مجموعة قبل الانتقال إلى المجموعة التالية. وسيتعين علينا أيضا تحديد مواعيد جلسات إضافية هذا الأسبوع، وستبلغ الأمانة أعضاء اللجنة بمجرد تأكيد غرف الاجتماعات.

السيد فريمونغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بفرصة أخذ الكلمة بشأن هذه المجموعة.

نحن نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والمغرب باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16) ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.18)، على الترتيب. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تلتزم غانا بالممارسات الجيدة ومدونات قواعد السلوك والإجراءات التشغيلية الموحدة التي وضعت في سياق برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وبروتوكول الأسلحة النارية، ومعاهدة الأسلحة وغيرها من الصكوك الإقليمية التي تمنع النقل غير المشروع والتحويل والتكديس المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية وإساءة استعمالها.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تصاعد المعاناة الإنسانية، وعدد القتلى في العالم، وتدمير المجتمعات المحلية، والهجرة القسرية والعنف المسلح والهجمات الناجمة انتشار عن الأسلحة التقليدية في أجزاء معينة من العالم، ولا سيما في أفريقيا. وبينما نكافح من أجل التصدي للآثار المدمرة لتلك الأسلحة في حالات

والبروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وتدعم هذا البرنامج تلك الالتزامات. وقد حافظت أيرلندا على التزام طويل الأمد بدعم برامج المساعدة الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، الرامية إلى تطهير الأراضي الملوثة والإسهام في التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. وحتى الآن، خصصنا هذا العام مليوني يورو لتلك البرامج.

لقد مضت الآن عشر سنوات على اجتماع المجتمع الدولي في دبلن لاعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية، وتفخر أيرلندا بدورها القيادي في التفاوض على تلك الاتفاقية التاريخية. ولئن كنا نرحب بالتطورات الإيجابية وتنفيذ خطة عمل دوبروفنيك، كما ورد في الاجتماع الثامن للدول الأطراف في جنيف هذا العام، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار استخدام الذخائر العنقودية في بقاع مختلفة من العالم.

وتبقى مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد مسألة إنسانية ملحة. ونشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الإنسانية الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة. ولا نزال نرى أن الأحكام المحدودة الواردة في البروتوكول الثاني المعدل لم تثبت ملاءمتها لمعالجة الشواغل الناجمة عن استخدام الألغام المضادة للأفراد، وتماشيا مع العديد من الدول الأخرى، نستمر في دعم الجهود الرامية إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية وغيرها.

ولا نزال أيرلندا ثابتة في رأيها بوجوب أن يتم استخدام الطائرات بلا طيار أو المركبات الجوية الموجهة عن بعد وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وانضمت أيرلندا إلى مبادرة الولايات المتحدة لعام ٢٠١٦ فيما يتعلق باعتماد إعلان مشترك بشأن تصدير الطائرات بلا طيار المسلحة واستخدامها لاحقا، ونرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول ومعهد الأمم المتحدة لبحوث

أساسي للحد من النزاعات المسلحة الطويلة الأمد والهجمات العنيفة في أفريقيا. ولهذا السبب، نرحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل، بما في ذلك اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء، تتضمن لأول مرة أحكاما تسلم بضرورة تناول مسألة ذخائر الأسلحة الصغيرة.

ويجدونا الأمل في أن يتم بذل مزيد من الجهود لمعالجة مسألة إدارة الذخائر التقليدية، وتنظيم تلك التجارة في السياق المناسب. ولذلك، فإننا نرحب المشاورات الإقليمية الجارية في ألمانيا لمعالجة أولويات الدول بشأن هذا الموضوع، قبل الموعد المحتمل للتلثم فريق الخبراء الحكوميين في ٢٠٢٠. كما نخطط علما بالنتائج الإيجابية الأخرى للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل، بما في ذلك الإشارات إلى العنف الجنساني، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة في عمليات نزع السلاح والتنمية المستدامة

وتتشاطر غانا أيضا الرأي القائل أن من شأن الحد من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في إطار القانون الدولي الإنساني أن ينقذ الأرواح ويخفف من معاناة السكان المدنيين الأبرياء أثناء الحرب ويسهل عملية الإنعاش بعد انتهاء النزاع ويقلل من مستوى التلوث البيئي الناجم عن الذخائر غير المنفجرة. ونرحب ببيان مايبوتو لعام ٢٠١٧ بشأن مسألة ١٩ دولة أفريقية، بما في ذلك غانا. وبالمثل، نرحب بالنداء العاجل الموجه إلى المجتمع الدولي لوضع إعلان بشأن هذه المسألة، ومواصلة تشجيع المبادرات الدولية الأخرى المتعلقة بحماية المدنيين والأهداف المدنية في النزاعات المسلحة، امتثالاً للقانون الدولي.

وفي الختام، نشدد على الأهمية الحاسمة لإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والاتفاقيات والبروتوكولات المختلفة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة

النزاع وفي غير حالات النزاع، يظل نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة معرضا للخطر على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية. ولذلك، من الأهمية بمكان تعزيز استجابتنا الدولية للتدفقات غير المشروعة للأسلحة التقليدية من أجل التصدي بفعالية للنزاعات المسلحة وما يترتب عنها من أثر سلبي على السكان المدنيين.

وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد دعمنا لخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تهدف إلى إنقاذ الأرواح من سموم تلك الأسلحة التقليدية. ونرحب بتعزيز مبادئ خطة الأمين العام لأهداف التنمية المستدامة واقتراحها بالمبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي، خطة عام ٢٠٦٣ لإسكات البنادق وإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. ومن الأهمية بمكان أن تعزز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بعضها بعضا، وأن تربط نزع السلاح بالتنمية.

ونعتقد أن الإدارة السليمة والتنظيم المناسب للتجارة الدولية بالأسلحة التقليدية أمر حيوي لتعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين، على النحو المتوخى في معاهدة تجارة الأسلحة. وفي هذا السياق، نرحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في طوكيو هذا العام، والذي عزز المناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين، والتدابير الرامية إلى منع عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، فضلا عن تبادل المعلومات المنهجي فيما بين الدول. ونتطلع إلى إجراء مشاورات مثمرة خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف، المقرر عقده في جنيف في آب/أغسطس ٢٠١٩. كما نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، على الانضمام إليها من أجل تحقيق عالميتها وتعزيز تنفيذها بشكل فعال.

ومن المهم أيضا التأكيد على أن معالجة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها هي أمر

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقبل كل شيء الإشارة إلى موضوع الذخيرة، والذي سواصل العمل عليه بنشاط.

علاوة على ذلك، تدين غواتيمالا بشدة استخدام الذخائر العنقودية من قبل أية جهة فاعلة وفي أي ظرف من الظروف، وهو ما يشكل انتهاكاً للمبادئ المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الفعال لاتفاقية الذخائر العنقودية. وبالمثل، يفخر بلدي كثيراً بأنه تم إعلان أمريكا الوسطى أول منطقة خالية من الذخائر العنقودية، وهو إجراء ينبغي تنفيذه في جميع مناطق العالم.

نود أيضاً أن نعرب عن قلقنا إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. فكما أظهرت أحداث وقعت مؤخراً، فإن عواقب استخدامها مدمرة وغالباً ما تكون آثارها المشينة عشوائية. إننا ندرك أهمية احترام القانون الإنساني الدولي ومسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين.

تدين غواتيمالا استخدام أي سلاح له آثار عشوائية، لأن ذلك يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. ولذلك يجب تنظيم التقدم العلمي والتجاري في مجال الذكاء الاصطناعي واستخدام التكنولوجيا في تطوير أسلحة جديدة من خلال صك ملزم قانوناً. إن الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تشكل خطراً كبيراً على البشرية. وإذا لم يسيطر البشر على هذه الأسلحة فلا يمكنهم ضمان الامتثال لمبدأي التمييز والتناسب.

إن الوضع الحالي يشكل تحديات مهمة في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. المعاناة المستمرة والخسارة المتواصلة في الأرواح البشرية الناجمة عن استخدام الأسلحة التقليدية تدفعان غواتيمالا إلى مواصلة العمل في هذه المجالات بنشاط وبشكل استباقي.

السيد بيرفريث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سوف أقرأ نسخة مختصرة من بياننا.

والأسلحة الخفيفة، والامتثال لهذه الاتفاقيات. نأمل من جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المنتجة للأسلحة، أن تظهر حسن النية والإرادة السياسية من خلال دعم البلدان المحدودة الموارد، وذلك من أجل التنفيذ الفعال لتلك الاتفاقيات والبروتوكولات وضمن عالم خالٍ من تدفقات الأسلحة غير المشروعة وتسريبها.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16).

في كل عام تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها في مقتل مئات الأشخاص في جميع أنحاء العالم، بينما تؤجج الصراعات وتفاقم العنف. إن إنتاج هذه الأسلحة وذخائرها لا يتناقض، ويسهم تسريبها إلى أسواق غير مشروعة في الاتجار بالمخدرات ووجود الجريمة المنظمة، بينما يشكل ذلك خطراً على حماية الأفراد ويحول دون تهيئة بيئة ملائمة يمكن أن تعزز التنمية البشرية والاقتصادية والمستدامة.

وعلى ضوء ذلك، تعتقد غواتيمالا أن معاهدة تجارة الأسلحة تشكل علامة فارقة في لوائح التجارة الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وفي مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ترحب غواتيمالا بانضمام جمهورية سورينام وجمهورية غينيا - بيساو مؤخراً إلى المعاهدة، وتأمل في تحقيق الانضمام العالمي الكامل إلى هذا الصك.

فيما يتعلق بالنتائج التي تحققت خلال المؤتمر الثالث لاستعراض برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعبق، تكرر غواتيمالا مرة أخرى ارتياحها لإدراج القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وخطة

الصادر في آب/أغسطس برئاسة الهند، قد حدد مبادئ توجيهية محتملة تغطي جوانب هامة لأول مرة، مثل المساءلة والمسؤولية البشريتين، والتي سلطت الضوء على سيطرة الإنسان باعتبارها أحد مجالات التركيز الرئيسية لمداولات الفريق في المستقبل. وتتطلع ألمانيا إلى دفع عجلة المناقشات في الفريق بطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج في عام ٢٠١٩ لضمان عدم تجاوز التطورات التكنولوجية للجهود الدبلوماسية المبذولة للسيطرة على أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

على مدى العقود الماضية كان استخدام أنظمة الأسلحة القادرة على إيصال قوة متفجرة هائلة سمة مميزة للصراعات المسلحة. ويمكن أن تكون لتلك الأسلحة عواقب إنسانية وخيمة في المناطق المأهولة بالسكان، كما نشهد للأسف في مسارح الصراع اليوم، سواء كان ذلك في العراق أو سورية أو اليمن. ولمناقشة الجوانب القانونية والتقنية والعسكرية والإنسانية للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، أنشأنا ما تسمى سلسلة "مخادئات الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان" في جنيف، والتي تضمنت ثلاث فعاليات هذا العام.

كما أوضحت المناقشة خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية، هناك مجال لمزيد من تبادل الآراء حول هذه القضية الملحة. بالاعتماد على أعمال العام الماضي، نقوم بإعداد ورقة عمل في إطار بند جدول الأعمال المعني بالتحديات الناشئة، بما في ذلك المزيد من الممارسات الجيدة بشأن الوسائل والأساليب المستخدمة، وذلك بهدف الحد من مخاطر وقوع إصابات عرضية بين المدنيين وتخفيف الأضرار التي تلحق بالممتلكات المدنية.

السيدة غارسيا غوتيريس (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): نشعر بقلق عميق جراء سعي بعض البلدان بشكل متزايد إلى تحقيق الأمن من خلال الأسلحة واستمرار نمو تجارة الأسلحة العالمية بمستويات غير مسبقة، مما أدى إلى

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.18). وتود أن تقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

تسترشد ألمانيا بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف ١٦،٤، وهي تعمل بهمة على تشجيع تحالف عالمي ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشعر بأن التنسيق الأفضل أمر حاسم لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي تم تعزيزه بفضل مؤتمر استعراض ناجح تحت الرئاسة الفرنسية في حزيران/يونيه.

علاوة على ذلك، تظل ألمانيا ملتزمة بتعزيز الانضمام العالمي لمعاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وتشجع ألمانيا الدول المؤهلة على الاستفادة الأمثل من صندوق التبرعات الاستثماري، والذي لديه الآن أكثر من ٥ ملايين دولار تحت تصرفه لدعم أنشطة التنفيذ. وقد دعا الصندوق إلى التقدم بمقترحات مشاريع إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

تعمل ألمانيا جاهدة لتسليط الضوء على الدور الحاسم لتسريب الذخيرة التقليدية في دفع الصراعات المسلحة في مناطق الأزمات حول العالم. لقد اقترحنا في عام ٢٠١٧ تكريس فريق جديد من الخبراء الحكوميين للتركيز على تحسين إدارة مخزونات الذخيرة ومواجهة تسريب الذخيرة التقليدية إلى مناطق الصراع والجريمة والتي هي، في رأينا، القضية الأكثر إلحاحاً التي يتعين معالجتها. يجب أن ندرك أن الذخيرة هي بالفعل الأكسجين المغذي للصراعات، أكثر حتى من الأسلحة نفسها.

لقد أحرز عمل اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تقدماً جيداً هذا العام. التقرير التوافقي (CCW/GGE.1/2018/3) لفريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وفي هذا السياق، تعمل كوستاريكا على بناء القدرات المؤسسية وإدارتها بصورة فعالة من أجل تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة عن طريق نظام مراقبة وطني يتم بموجبه تدريب مئات المسؤولين على مسائل الترخيص والجمارك والامثال. وقد تحقق ذلك بالمساعدة التي لا تقدر بثمن التي يوفرها التعاون الدولي.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز فيما يخص هذه المسألة خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي أتاح لنا فرصة للتفكير في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والعناصر الأخرى اللازمة لتنفيذه بشكل صحيح مثل إدراج الذخيرة في مجال نشاطه. والنهج المتكامل بخصوص الذخائر في برنامج العمل أساسي بالنسبة لبلدي.

ومن الضروري معالجة الشواغل الأخلاقية والقانونية والتقنية التي أثّرت فيما يتعلق بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي نعتقد أنها تتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء ملموس فيما يتعلق باستخدام الطائرات المسلحة بلا طيار خارج مناطق القتال الفعلي. ونشعر بالقلق إزاء استخدام الطائرات المسلحة دون طيار والذي يتسم حتى الآن بغياب الشفافية والمساءلة وعدم دفع تعويضات للضحايا، مما أدى إلى تقويض المراقبة الديمقراطية والتدقيق الدولي فيما يتعلق باستخدام القوة.

لقد أرسينا صلة واضحة وحاسمة بين التنمية ونزع السلاح. ويجب أن ندرس بشكل شامل النظام المعقد للأسلحة التقليدية من أجل إجراء تخفيضات كبيرة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتي ستسهم آثارها في الحد من العنف المسلح وتصب في مصلحة بناء مجتمعات أكثر سلاماً وشمولاً. وسيتيح لنا ذلك تحقيق الغاية ١٦-٤، وبالتالي، التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تراكم ترسانات كبيرة بما في ذلك في المناطق المعرضة بشدة لخطر نشوب نزاعات تنطوي على عنف مسلح. وعلاوة على ذلك ومع انتقال النزاعات المسلحة من ميادين الحرب المفتوحة إلى المراكز الحضرية، لا يزال السكان الأكثر ضعفاً هم الأكثر تضرراً. واستخدام الأسلحة المتفجرة بعيدة المدى في المناطق المأهولة بالسكان أمر يدعو للأسف كذلك. ويتعارض استخدامها مع القانون الدولي الإنساني وبالتالي ينبغي التصدي له على وجه السرعة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يؤيد بلدي البيان المشترك بشأن تلك المسألة الذي أدلى به ممثل أيرلندا في بداية هذه المناقشة بالنيابة عن ٥٠ بلداً (انظر A/C.1/73/PV.18).

تعتبر كوستاريكا معاهدة تجارة الأسلحة معاهدة فريدة وهامة حيث تجمع بين الأهداف التقنية لتحديد الأسلحة والجانب الإنساني للمسألة. ولذلك، يسعى بلدي إلى وضع معايير ملزمة لجميع عمليات نقل الأسلحة التقليدية لمنعها من الإسهام في تأجيج الصراعات والعنف المسلح وزيادة معدلات الجريمة المنظمة والإرهاب، مما يؤدي حتماً إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ويتضح ذلك، في جملة أمور، من أعمال العنف الجنساني المؤسفة مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة، لا سيما على النساء والأطفال.

ومن الضروري تكثيف أوجه التآزر بين الصكوك التكميلية على غرار معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، واعتماد صكوك ملزمة قانوناً لمكافحة الاتجار بهذه الأسلحة وسمسرتها غير المشروعة ولوضع علامات على الأسلحة. ويجب علينا أيضاً العمل على وضع معايير قوية وإلزامية لإدارة المخزونات من أجل مواجهة المستويات المفرطة لإنتاج الأسلحة والذخيرة.

نعتقد أنه ينبغي إدراجها في معادلة خريطة طريق ملموسة وواقعية من أجل مواصلة الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتأثيرها على الأمن والاستقرار على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وعلاوة على ذلك فإننا نؤيد أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦-٤ الذي يشير إلى أن تخفيض تدفقات الأسلحة غير المشروعة سيعزز الانتعاش واستعادة الأصول المسروقة ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة.

وتمثل خارطة الطريق الإقليمية من أجل التوصل إلى حل مستدام للحيازة غير القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة النارية وذخائرها في غرب البلقان وإساءة استخدامها والاتجار بها بحلول عام ٢٠٢٤ إحدى مبادرات الاتحاد الأوروبي التي تشير إلى إحراز تقدم ملموس في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويستفيد هذا المشروع من التجارب السابقة ويقوم على التنسيق بين أصحاب المصلحة والمنفذين في محاولة لتقليل التداخل لأدنى حد. ويهدف إلى معالجة كامل نطاق الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال: أولاً، ضمان اتباع نهج منسق لتنفيذ خريطة الطريق؛ وثانياً، معالجة المواءمة والتوحيد القانونيين والإجرائيين اللازمين؛ وثالثاً، تمهيد الطريق للمزيد من التدخلات المحددة الأهداف لتنمية القدرات من خلال تقييم وتحليل الفجوات بغية إنارة الطريق للنهج المستقبلية للسياسات والمشاريع.

وستشكل الإرادة السياسية المحفز الرئيسي لمواصلة وقف المعاملات غير المشروعة في السلع العسكرية بما في ذلك عدم وقوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة النارية في أيدي الجهات من غير الدول وناشري الأسلحة والمنظمات الإجرامية والإرهابية. ونتوقع أن تخطط الدورة الجديدة للاجتماعات نصف

في الختام من الضروري تسليط الضوء على الدور الهام للمجتمع المدني فيما يخص مسألة الأسلحة التقليدية. ونرحب بإسهامه في توضيح المشكلات وإيجاد الحلول وزيادة الوعي بين الدول من أجل مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد اليونان تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المجموعة المواضيعية (انظر A/C.1/73/PV.18)، وتود أن تسهم من خلال تقديم بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

في خضم التحديات العديدة التي تواجه مفاوضات نزع السلاح، أسفرت الماثرة في التصدي لآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن تحقيق نتائج ملموسة تدريجياً. وشاركت اليونان في مكتب المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، برئاسة السفير جون كلود بروني، ممثل فرنسا. وبعد ١٧ عاماً من وجوده، حان الوقت لتسريع عملنا في اتجاه توحيد وتبسيط الجهود التي تربط الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمجموعة كبيرة من المبادرات الإقليمية والوطنية من أجل محاربة مثل هذا الاتجار غير المشروع. وفي حين أن برنامج العمل يشكل خطوة رائدة في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد قطعنا شوطاً طويلاً في توفير الأدوات اللازمة التي تعززها المعرفة التكنولوجية والتي باتت اليوم توفر قاعدة قوية للنهوض بهذا المسعى إلى المستوى التالي:

وعلى المستوى الدولي دعمت اليونان منذ البداية الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة التي تضم في عضويتها اليوم ١٣٠ دولة موقعة و ٩٧ دولة طرفاً. ونظراً لأن المعاهدة تشكل ضماناً كبيراً لمعالجة تحويل مسار الأسلحة التقليدية عموماً والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل خاص، من التجارة المشروعة إلى التجارة غير المشروعة،

فعلى سبيل المثال، نحن على قناعة بأن المؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يتيح للدول أن تتعاقد في السعي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعواقبها الوخيمة. وقد برهن المؤتمر، بفضل عملية تحضيرية شاملة وشفافة، على أن المناقشات المتعددة الأطراف لا تزال فعالة وتمكننا من المضي قدما معا. ولذلك فإن التفاوض بحسن نية في بيئة كثيرة المطالب تقوم على توافق الآراء يظل الطريقة الوحيدة الممكنة، الأمر الذي تجلّى في مؤتمر حزيران/يونيه. ويحدوني الأمل في أن يكون الجميع هنا مخلصين للمؤتمر ويصوتوا لصالح وثيقته الختامية التي ستبرز الضوء صدق التزامنا.

إن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر فريدة من نوعها. فهي تمكن للخبرات المكملة لبعضها - سواء كانت سياسية أو قانونية أو عسكرية أو دبلوماسية - أن تتضافر. وتشكل سمات اتفاقية الأسلحة التقليدية تلك ضمانا لقدرة الاتفاقية على التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. وتعمل الدول الأطراف على معالجة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، على النحو الذي اقترحه فرنسا في عام ٢٠١٣. وذلك يمثل تطورا هاما، وترحب فرنسا بالعمل الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذه المسألة بصفة خاصة. وقد وضعنا، بالتعاون مع ألمانيا، مقترحات موضوعية للإسهام في عمل الفريق، لا سيما من أجل التفاوض على إعلان سياسي. ويسر فرنسا أن تشيد بالدعم الواسع النطاق بين الدول لذلك المقترح وتأمل في المضي قدما في هذا الصدد في الاجتماعات المقبلة.

وتشكل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تهديدا آخر يؤثر على جميع المناطق. فعمل المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة ذو أهمية أساسية. وقد أعيد إحياء هذا العمل باعتماد أول قرار

السنوية، في الفترة السابقة على انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع، علما بالزخم الذي يهدف إلى إرساء تآزر بناء بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات غير الحكومية. ونعتقد أن هذا النهج الذي يتطلب التنسيق المستمر سيزيد من تناغم الجهود صوب تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في القضاء على آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.18). وأود أيضا أن أقدم الملاحظات الإضافية التالية:

إن الحالة الأمنية الدولية آخذة في التدهور. ولذلك، يجب علينا أن نعيد تأكيد التزامنا الجماعي بتعزيز احترام وعالمية وفعالية صكوكنا المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية. ويجب ألا تحجب أزمات انتشار أسلحة الدمار الشامل حقيقة أن الأسلحة التقليدية لا تزال تشكل تهديدا أمنيا رئيسيا لجميع مناطق العالم بغض النظر عن تضررها أو عدم تضررها من النزاعات. وتشكل التدابير الدولية بشأن الأسلحة التقليدية جزءا من إطار شامل لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد أظهرت السنوات القليلة الماضية أنه يتعين على العمل الدولي الآن أن يأخذ في الحسبان بشكل أكبر الخطر التي تمثله حيازة الجماعات الإرهابية للأسلحة التقليدية واستخدامها إياها. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده.

فلا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يغذي الصراعات ويفاقم العنف المسلح وكذلك يؤدي إلى تغذية الإرهاب والجريمة المنظمة. وهو لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي اليوم الأسلحة التي تقتل العدد الأكبر من الناس في جميع أنحاء العالم. ولا يمكننا التصدي بفعالية لذلك التحدي إلا إذا عملنا معا.

السيد خالدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجزائر البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16)، واليمن، باسم جامعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.17)، والمغرب، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.18).

وتكتسي معالجة المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية أهمية حيوية. ولا يمكن لوفد بلدي التأكيد بما فيه الكفاية على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال يفاقم العنف المسلح بتأجيج النزاعات وإطالة أمدتها والتسبب في عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية مأساوية. فتلك الأسلحة تشكل تهديدا كبيرا ومستمرًا للسلام والأمن والاستقرار في العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وهي تمثل، على نفس المنوال، مصدر قلق دائم وكبير للمجتمع الدولي، بالنظر إلى الصلة الوثيقة التي تربط استخدامها بظهور ونمو الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالبشر والمخدرات والتهرب. وتواصل الجزائر من جانبها إبلاء أولوية كبيرة لتأمين حدودها، من دون ادخار أي جهد في تفكيك الشبكات الإجرامية، الأمر الذي يسهم إسهاما كبيرا في مكافحة آفة الإرهاب المتزايدة، ولا سيما في منطقة الساحل. وفي ضوء تلك التحديات، يود وفد بلدي أن يثير النقاط التالية:

أولا، ترحب الجزائر بالاعتماد الإجماعي للوثيقة الختامية الموضوعية للمؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب. ثانيا، يود بلدي أن يعيد التأكيد، استنادا إلى خبراته الوطنية، على الأهمية القصوى لبرنامج العمل. ولذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى تنفيذه تنفيذا كاملا بطريقة متوازنة وشاملة. ثالثا، تولي الجزائر اهتماما كبيرا لتقرير الأمين العام عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من

قبل ثلاث سنوات بتوافق الآراء كرس للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في اللجنة الأولى (القرار ٤٦/٧٠) - الذي اقترحته أفغانستان وشاركت في تقديمه فرنسا وأستراليا - وهو قرار يجب أن يكون بمثابة مبدأ توجيهي. ومن المهم أن يسهم العمل الذي تم الاضطلاع به بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة، على المستويين العملي والسياسي على السواء، في تحقيق اتساق عام في جهودنا، تمشيا مع روح القرار. وتلتزم فرنسا التزاما تاما باتفاقية الأسلحة التقليدية بشأن تلك المسألة، الأمر الذي يتجلى في تنسيقها فريق الخبراء المعني بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. وستواصل فرنسا العمل بنشاط بشأن هذه المسألة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية خلال الدورة المقبلة.

وينبغي لاتفاقية تجارة الأسلحة تنظيم التجارة القانونية على نحو أكثر فعالية لمنع التدفقات غير المشروعة بإقامة شراكات للمساءلة فيما بين المصدرين والمستوردين وبلدان المرور العابر في جميع مناطق العالم. وقد ساعد المؤتمر الرابع للدول الأطراف، في أعقاب عملية تحضيرية واسعة النطاق، يعود الفضل فيها بدرجة كبيرة إلى التزام الرئاسة اليابانية الرائع، على التأكيد على ضرورة إحراز تقدم في إطار مناقشات جوهرية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة، ولا سيما مكافحة تحويل الأسلحة عن وجهتها، وهو ما أسهم فيه بلدي. ويجب ألا يغيب عن نظرنا الهدف المتمثل في جعل المعاهدة معيارا عالميا حقا.

وقد حالت بعض المسائل الهامة، بما في ذلك الصعوبات المالية، دون عقد العديد من الاجتماعات الهامة في ظروف مرضية. ويجب ألا يحدث ذلك في المستقبل. ولذا فإننا نؤيد الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح تأييدا تاما. ويجب على الدول أن تدفع مساهماتها وأن تفعل ذلك في الوقت المناسب. وفرنسا في حالة من التعبئة الكاملة بشأن جميع هذه المسائل، وستظل ملتزمة بها في المستقبل.

وتؤكد الجزائر أهمية الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. فقد ظل بلدي بالفعل، منذ انضمامه إلى ذلك الصك الرئيسي، ملتزماً التزاماً كاملاً بالوفاء بتعهداته لضمان السلام والأمن الدوليين، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن بلدي ظل يعمل بلا كلل صوب تحقيق الأهداف النبيلة التي حددتها منذ ٢٠ عاماً الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد وفّت الجزائر بنجاح العام الماضي بالتزاماتها بالتخلص من الألغام الأرضية بموجب اتفاقية أوتاوا، وذلك بتدميرها المخزون المتبقي من الألغام المضادة للأفراد.

السيدة تيشي - فيسليبرغر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.18). وأود أن أضيف بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدي.

أود اسمحوا لي بداية أن أرحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح ودعوته إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح لإنقاذ الأرواح وحماية الأجيال المستقبلية المقبلة. ونتفق على أنه تيتعين علينا ولمصلحة لصالح الجميع الاستفادة المثلى من أدوات نزع السلاح باعتبارها جزءاً من نهج متكامل يجمع بين الاعتبارات الإنسانية والقانونية والأخلاقية والإنمائية.

ولا بد من التمسك بالصكوك والآليات المتفق عليها وتنفيذها بالكامل فضلاً عن إدراج المسائل التي يلزم النظر فيها استجابة للتطورات الجديدة بهدف إنشاء إيجاد عالم أكثر أمناً للبشرية جمعاء. ولهذا أهمية خاصة في سياق ديناميات الحرب المتغيرة والتقدم العلمي والتكنولوجي. وتنطوي النزاعات الحالية التي تجري بشكل متزايد في المناطق الحضرية على تحديات، خاصة في مجال حماية المدنيين. ونحن مطالبون ببذل قصارى جهدنا للحفاظ على القانون الدولي القائم على القواعد عن

جميع جوانبه ولمسألة تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها (A/73/168).

رابعا، تشارك الجزائر بنشاط في جميع أشكال المساعدة ومبادرات التعاون المتخذة على الصعيد الإقليمي، على النحو الوارد في برنامج العمل، وتؤيدها. فبلدي متفان كلياً في ذلك الإطار، في مواصلة العمل مع بلدان منطقة الساحل على تعزيز التعاون الأمني من خلال برامج المساعدة التقنية.

خامساً، تؤمن الجزائر إيماناً راسخاً بأن ما أُدرج في تلك الوثيقة من المساعدة التقنية والدعم المالي الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة والمنظمات الدولية يتكتسي أهمية حاسمة في مساعدة بلدان منطقة الساحل على بناء القدرات المحلية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتدعو الجزائر إلى إنشاء منابر لتبادل المعلومات وتقاسم أفضل الممارسات مع شركائها الدوليين. ومن ذلك المنطلق، تستجيب الجزائر بفعالية وبسرعة لطلبات المعلومات التي تلتقها عن طريق الإنترنت أو من أي أطراف دولية أخرى في إطار معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة.

وفي الواقع، يمكننا أن نقول بثقة إن آلية المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، التي تتخذ من الجزائر العاصمة مقراً لها، لا تزال تشكل أداة هامة نؤمن بأنها ستعزز بصورة كبيرة قدرة القارة على التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن هنا نعرب عن ارتياحنا إزاء عقد الاجتماع الثاني للجمعية العامة للمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، التي عقدت في الجزائر العاصمة قبل أسبوعين، حيث اتفقت البلدان الأعضاء خلالها على إنشاء ثلاث فرق عمل لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والجرائم الحاسوبية والإرهاب والتطرف العنيف.

لي وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد وأؤكد أهمية الإسهامات والخبرات المباشرة للجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني في جهودنا الرامية إلى تحسين حماية المدنيين.

ولا يوجد أدنى شك بشأن ريب في الالتزام الدولي بأن بضرورة استخدام أي من الأسلحة - سواء كانت متفجرة أو طائرات مسلحة بدون طيار أو نظام أسلحة آخر - ينبغي استخدامها وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وتشكل تكنولوجيات الأسلحة الجديدة والمستجدة والمستحدثة تحديات للمعايير القانونية والإنسانية والأخلاقية القائمة، وكذا عدم الانتشار والاستقرار الدولي والسلام والأمن الدوليين. ولم تُتناول تلك المسائل بصورة كافية حتى الآن. ويستحق الأثر المحتمل للتقدم التكنولوجي، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني اهتماماً متزايداً من المجتمع الدولي.

وتؤمن النمسا إيماناً راسخاً بضرورة احتفاظ البشر دائماً بالسيطرة على المهام الحيوية لمنظومات الأسلحة - أي الاستهداف والهجوم. وندعو المجتمع الدولي إلى مشاركتنا في جهودنا الرامية إلى إبرام صك ملزم قانوناً يكفل بقاء الأسلحة ذاتية التشغيل خاضعة للتحكم البشري الهادف قبل إدخالها ساحة المعركة.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وقد أدى تقديم الدعم المتزايد لكل من لهذه الاتفاقية والصك الشقيق الآخر المكمل لها المتمثل في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد إلى إنقاذ آلاف الأرواح والأطراف البشرية. وتتضمن كلا الاتفاقيتين أحكاماً هامة تتعلق بمساعدة الضحايا لضمان مشاركتهم بصورة كاملة في المجتمعات. وتشعر النمسا بالارتياح إزاء التقدم المحرز، وستواصل العمل لتحقيق هدف القضاء على آفة الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية يدوية الصنع.

طريق احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بهدف الحد من الأثر الإنساني للحروب في المناطق الحضرية.

ومن الطيش أن نغض الطرف عن الإجراءات التي من شأنها تقويض المبادئ الهامة للتناسب والتمييز ومنع المعاناة التي لا داعي لها والحيلة المطلوبة أثناء الهجوم. ويشكل الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مصدر قلق بالغ. وتنشأ المشكلة من الطريقة التي تستخدم بها تلك الأسلحة في الكثير من الحالات. وتواجه مبادئنا المشتركة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني تحديات خطيرة بالنظر إلى أن ٩٠ في المائة من الضحايا هم من المدنيين. وتختلف الآثار الإنسانية الكثير من الضحايا المباشرين على المدنيين القريب والبعيد، كما تجعل المناطق المتضررة غير صالحة للسكن بحكم الواقع.

ويواصل ولا يزال السياق الحضري تعزيز يعزز الآثار الارتدادية للأسلحة هذه. وتعد تلك الآثار أحد الأسباب الجذرية المفوضية إلى تحويل لتحويل الأشخاص إلى لاجئين داخليين أو دفعهم على الفرار من بلدانهم. ويتجلى تنامي الوعي بشأن التحديات التي يفرضها استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من خلال الأعداد المتزايدة لزيادة للنقاشات المخصصة في مختلف المنتديات، وكذلك العدد الكبير من الدول المؤيدة للبيانات المشتركة الأولى بشأن تلك المسائل. وأود أن أشكر أيرلندا على قيادة هذه المبادرة.

وتؤكد النمسا من جديد التزامها بالحد من الأضرار الإنسانية المدمرة الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وندعو جميع الدول إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان أو التقليل من استخدامها في كل الأحوال. ونرحب بالدعم المستمر المقدم من الأمين العام في اللجهود التي نبذلها لصياغة إعلان سياسي فضلاً عن طموحه لتحسين جمع البيانات عن الأضرار الجانبية، على النحو المبين في خطة نزع السلاح. واسمحوا

المفارقات أنه بينما تبلغ الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة حوالي ٣ في المائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، يزيد حجم الإنفاق على تأجيج النزاعات وزيادة حدتها عوضاً عن منع نشوبها بحوالي ٣٣ مرة.

ويبدو الاتجاه نفسه مبعث قلق على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في جنوب آسيا حيث يفوق الإنفاق العسكري لدولة واحدة جميع الدول الأخرى بدرجة كبيرة. ويمكن أن يزيد هذا الأمر من عدم الاستقرار ويعرّض التوازن الإقليمي الهش للخطر. ويزداد الوضع تعقيداً بسبب وجود استمرار النزاعات طويلة الأمد وجود الحوار السياسي متوقف، مما يعوق تحقيق هدف السلام الدائم في منطقتنا.

ولا نزال نشعر بالقلق جراء تزايد عمليات نقل الأسلحة التقليدية، ولا سيما في المناطق المضطربة، وهو ما لا يتسق مع ضرورات صون السلام والأمن والاستقرار. ويجب تجنب سياسة ازدواج المعايير في جنوب آسيا القائمة على أساس اعتبارات استراتيجية وسياسية وتجارية ضيقة في جنوب آسيا. وتلتزم باكستان من جانبها بإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في منطقة جنوب آسيا، بما في ذلك عنصر توازن القوة التقليدية. وليست باكستان شريكة في أي سباق تسلح في المنطقة، ولا تنوي ذلك أبداً.

وأنشأت باكستان مجموعة من الآليات اللازمة في مجالات التشريع والتنظيم والإنفاذ فضلاً عن الآليات المؤسسية لمواجهة شتى المسائل المتصلة بتنظيم الأسلحة التقليدية. ووُضعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسات الصادرات إلى جانب آلية التقييم الوطنية لتنظيم الاتجار بهذه الأسلحة. ونواصل اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز نظام الإنفاذ الذي يشمل الواردات والترخيص.

وترحب باكستان بالوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/73/PV.16).

وتبرز وتؤكد آثار استخدام الأسلحة التقليدية المزعزعة للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فضلاً عن الخسائر الإنسانية الكارثية الناجمة عنها ضرورة مواصلة العمل صوب تحديد تلك الأسلحة. ويفرض تاريخ وسياسة تنظيم الأسلحة اتخاذ نهج شامل ومنصف يراعي الأولويات والمصالح الأمنية لجميع الدول. ومن الضروري ألا يؤدي السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي إلى اختلالات تقليدية مزعزعة للاستقرار، كتلك التي أشعلت فتيل الحربين العالميتين في القرن الماضي.

وتنص الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على توجيه واضح في هذا الصدد:

”بالترادف مع المفاوضات بشأن تدابير نزع السلاح النووي، ينبغي الاضطلاع بمفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات وتخفيض التسلح التقليدي، على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للأطراف، بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار في مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها إلى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي، ينبغي إجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها“ (القرار د-١٠/٢، الفقرة ٢٢).

وتلوح الكثير من الاتجاهات المثيرة للقلق في أفق الأسلحة التقليدية. وبأتي على رأس تلك الاتجاهات مستوى النفقات العسكرية العالمية ونطاقها. فقد بلغت النفقات الحالية في التجارة الدولية على الأسلحة التقليدية ما يقارب تريليوني دولار. ومن

النتائج ويؤدي إلى إبرام صك ملزم قانوناً ينص على القواعد التنظيمية المناسبة بشأن هذه المنظومات.

السيدة راهاريمبوهانغي (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية):

تؤيد مدغشقر البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16)، والمغرب، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.18). لكنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفقتنا الوطنية.

يعلم الجميع أن التنمية لا يمكن أن تكون فعالة أو مستدامة من دون الأمن البشري. إن خبرة مدغشقر في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، ولا سيما الاستخدام غير المنظم وغير المراقب لها، قد أثار الحاجة الملحة إلى الخطط الاستراتيجية والتنفيذية لمنع هذه الممارسات واستئصالها.

صدقت مدغشقر على معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٦، ورحبت طوال تلك العملية بالدعم الثابت المقدم من الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون نزع السلاح بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والمجتمع المدني. وذلك مكن البلد من الاستفادة من المساعدة التقنية والمالية الجديرة بالثناء تجاه مكافحة انعدام الأمن الموروث منذ وقت طويل جراء هشاشة الحالة السياسية والاقتصادية التي باتت مستقرة الآن.

إن الاستقرار الذي اكتسبناه ليس بحاجة إلا إلى التوطيد، ولا يمكننا أن ننسى أن نشكر شركاءنا الثنائيين، مثل اليابان، اللذين قدّما دعماً واسع النطاق إلى مدغشقر في هذا الجهد. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى مشاريع ثلاثة تم تنفيذها: حلقة عمل بشأن معالجة المسائل المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة عن طريق صندوق التبرعات الاستئماني، ومشروع تعقب ووسم الأسلحة، ومشروع دعم إصلاح قطاع الأمن. وحتى الأسبوع الماضي، تم تدمير ٨٤٦ من الأسلحة المصادرة كجزء من الأنشطة البارزة الخاصة بشهر الأسلحة في أفريقيا الذي تهيئه منظمة العفو الدولية.

ومكافحته والقضاء عليه. وشاركنا بصورة فعالة وبناءة في المؤتمر الاستعراضي. ونواصل التزامنا بتنفيذ برنامج العمل والنتائج المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية.

لقد صوتت باكستان مؤيدة للقرار ٢٣٤/٦٧ بآء الذي اعتمدت بموجبه الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة. وإذا نواصل استعراض المعاهدة على الصعيد الوطني، نرى أن نجاحها وفعاليتها وعالميتها مرهونة بتنفيذها على نحو غير تمييزي، وخاصة التزام الدول الأطراف التزاماً صارماً بمبادئ المعاهدة.

وتعد وباكستان طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وجميع بروتوكولاتها الخمسة. وتواصل باكستان الامتثال بشكل كامل لأحكامها. ونفخر بإسهامنا الفعال في الجهود المبذولة لإزالة الألغام وتطهير المناطق منها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في إطار عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي تظل باكستان واحدة من أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات فيها. ويمكن نجاح الاتفاقية في الحفاظ على التوازن الدقيق الذي تسعى إليه بين الاعتبارات الإنسانية والمصالح الأمنية المشروعة للدول.

وتوفر الاتفاقية أيضاً أنسب منتدى مناسباً لتناول مسألة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع بطريقة شاملة ومتوازنة. وتشاطر باكستان الشواغل المتعلقة بحصول واستخدام الإرهابيين والجهات الفاعلة غير الرسمية على الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ومختلف أنواع الأسلحة التقليدية.

وترأست باكستان المؤتمر الاستعراضي للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي عُقد في ٢٠١٦. وأُتخذت فيه قرارات هامة للتعامل مع الكثير من المسائل المعاصرة الموضوعية، بما في ذلك المسألة الهامة للغاية بشأن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ويحدونا الأمل في أن مواصلة يوجّه المزيد من النظر في مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية سيركز على تحقيق

السيدة دونيلي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): مرة أخرى، توفر لنا مناقشة الأسلحة التقليدية فرصة للاحتفال ببعض التطورات الإيجابية للغاية، وأيضاً الاعتراف بالمدى الذي يتعين علينا أن نصله، ولا سيما في جهودنا الرامية إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني من أجل تحسين حماية المدنيين المحاصرين في النزاع.

ونجد على الجانب الإيجابي التقدم الكبير المحرز في معاهدة تجارة الأسلحة. إن السباق للوصول بعدد الدول الأطراف فيها إلى ١٠٠ قد اتسم بالمنافسة، ليصبح عدد أفراد أسرة المعاهدة ٩٩ مع انضمام سورينام وغينيا - بيساو إليها في الأيام الأخيرة. وتواصل نيوزيلندا الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على تلك المعاهدة الهامة، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ. وقد سرّنا في وقت سابق من هذا العام أن نستضيف، مع شريكنا المقرّبة أستراليا، مؤتمر بلدان جزر المحيط الهادئ لتعزيز استيعاب وتنفيذ المعاهدات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، ولا سيما معاهدة تجارة الأسلحة. وسنواصل المتابعة مع الشركاء في منطقة المحيط الهادئ، ونتطلع إلى أن تصبح منطقتنا الأفضل تمثيلاً في المعاهدة.

وكما نعلم جميعاً، لا يمكن قياس نجاح المعاهدة ببساطة بحجم عضويتها، بل بالتقدم المحرز نحو تحقيق هدف المعاهدة والغرض منها. ومن خلال برنامج العمل فيما بين الدورات للأفرقة العاملة في المعاهدة، بُدلت جهود ملموسة ترمي إلى تحقيق الأهداف المزدوجة للمعاهدة في وضع أعلى المعايير المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بها والقضاء عليه. وبمشاركتنا في هذا العمل، سعت نيوزيلندا أيضاً إلى إبقاء تركيزها على الصورة التي تقوم عليها المعاهدة والطموحات التي نأملها جميعاً إزاء نتائجها على أرض الواقع.

إن المناقشات التقنية بشأن التشريعات والسياسات والهياكل الأساسية الوطنية يجب ألا تكون غاية في حد ذاتها؛

واقتراناً منها بالدور الحاسم الذي تقوم به تعددية الأطراف في مجال مكافحة انتشار الأسلحة، ترحب مدغشقر بعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبالوثيقة الختامية التي اعتمدت فيه، والتي أخذت في الاعتبار، ضمن أمور أخرى، مسألة هامة بالنسبة للعديد من البلدان ألا وهي الذخائر.

وفي سياق آخر، تود مدغشقر أن تُعرب عن قلقها إزاء الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والأثر البشري لها، وخاصة على المدنيين. ونؤكد من جديد إعلان مابوتو لعام ٢٠١٧ الذي صدر عن ١٩ دولة أفريقية، ونؤيد من هذا المنطلق توصيات الأمين العام من أجل تطوير التعاون الثنائي والإقليمي بشأن هذه المسألة.

وعلاوة على ذلك، تؤيد مدغشقر، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية، مبدأ إدانة التحريض على الأنشطة التي شجبتها تلك الاتفاقية، وتدعو بالتالي إلى الحد من الاستثمارات التي قد تعزز تصنيع الأسلحة المثير للجدل.

وفيما يتعلق بالشراكة، تعزز مدغشقر التعاون والمساعدة على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والدولي التي تعمل بالتآزر مع الأولويات الوطنية. ونصرّ على أن يكون الدعم متسقاً ومرسوماً بحق على أساس نهج شامل ومنهجي، من أجل تحسين فهم الأسباب المحتملة للاتجار غير المشروع بالأسلحة. وهذا سيؤدي أيضاً إلى الحد بصورة كبيرة من نقل مراكز نشاط الاتجار غير المشروع.

وفي الختام، بالنظر إلى تطور الحالة الأمنية العالمية الذي يتخلله التقدم التكنولوجي ويتسم بالمزيد من النشاط البشري، تحث مدغشقر جميع الجهات المعنية على بذل مزيد من الأنشطة وتكييفها من أجل تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف.

ذلك في إذكاء الوعي بالإسهام الذي يمكن تحقيقه من خلال وقف الاستثمارات في إنتاج هذه الأسلحة اللاإنسانية.

ويسرّ نيوزيلندا أن ترى أن مسألة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان تحظى بالاهتمام الذي تستحقه، ونؤيد تماماً البيان المشترك بشأن هذه المسألة الذي أدلى به ممثل أيرلندا (انظر A/C.1/73/PV.18). ولا نزال ملتزمين بمعالجة الأضرار الإنسانية التي تسببها تلك الأسلحة، مع التسليم أيضاً بأن جهودنا التي نبذلها في هذا الصدد تكمل دعمنا الثابت للعديد من المبادرات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك بشأن المدارس الآمنة والرعاية الصحية في ظلّ شن الهجمات. ونتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء المهتمين من الدول والمنظمات والمجتمع المدني في جميع المحافل ذات الصلة من أجل إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة.

وأخيراً، تشارك نيوزيلندا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التحديات التي تشكّلها هذه الأسلحة للقانون الدولي، وبصفة خاصة القانون الدولي الإنساني. وما زلنا منفتحين على جميع الخيارات المطروحة في الوقت الراهن ولا ننظر إليها باعتبار أن أحدها يستبعد الآخر. ونتطلع إلى أن يقدم الفريق في العام القادم مناقشات وقرارات أكثر تركيزاً بشأن هذه الخيارات.

السيد نوغروهو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا بالنيابة حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16)، وفييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (انظر A/C.1/73/PV.17).

تشعر إندونيسيا بقلق عميق إزاء الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، مما يتسبب في وقوع خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات في العديد من أنحاء العالم. وقد أدى الاتجار غير المشروع والاستخدام غير المنظم لتلك الأسلحة، ولا سيما على يد الجهات الفاعلة

بل يجب أن تنبع من رغبتنا في أن تكون جميع القرارات المتعلقة بنقل الأسلحة قادرة على المساهمة في السلام والأمن والاستقرار الدولية والإقليمية، والحد من المعاناة الإنسانية وتعزيز العمل المسؤول في التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية. وإلى جانب القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتحويل وجهتها، فإن قرارات نقل تلك الأسلحة والثقة الدولية في تلك القرارات هي التي ستمكن معاهدة تجارة الأسلحة من تلبية الأهداف الطموحة التي حددناها جميعاً لها.

ولا نزال نيوزيلندا مؤيداً قوياً لاتفاقية الذخائر العنقودية، ونواصل العمل بدور المنسق المعني بتدابير التنفيذ الوطنية. ونرحّب بالنمو المستمر في عضوية اتفاقية الذخائر العنقودية، إذ وصل العدد الإجمالي للدول الأطراف فيها إلى ١٠٤ مع انضمام سري لانكا وناميبيا. ولكن إذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لذلك الصك الهام، فإن من الواضح أننا بحاجة إلى تسريع الوتيرة. ونشعر بالارتياح بطبيعة الحال إزاء الانخفاض الحاد في الإصابات التي تسببها الذخيرة العنقودية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ولكن فيما يكون ذلك أساساً للاحتفال، فإنه يجب ألا يؤدي إلى الرضا عن الذات. إن مجتمعنا يسعى جاهداً إلى عالم لا إصابات فيه على الإطلاق، سواء من الهجمات بالذخائر العنقودية أو من مخلفاتها، وما زلنا ملتزمين بتحقيق ذلك الانعدام المهم في الإصابات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، لا نزال نيوزيلندا تُدين دون تحفظ جميع الحالات المتعلقة باستخدام الذخائر العنقودية، بما في ذلك في سورية واليمن. يُفاقم الاستخدام الجديد لها معاناة أولئك العالقين في تلك النزاعات التي تبدو مستعصية على الحل، ولا يزال يعوق جهود استعادة العافية ويقوض الثقة، حتى عندما يصبح الأسوأ خلف ظهورنا. ونرحّب بجميع الجهود الرامية إلى دعم الالتزام المنصوص عليه في الاتفاقية ونؤيدها وكذلك تعزيز القاعدة التي تحظر الذخائر العنقودية، ومن المؤكد أننا سنؤدي دورنا، بما في

نفس القدر من الأهمية، بغية ضمان إعادة تأهيل الضحايا على النحو السليم، وتعميق بناء السلام.

كما تؤكد إندونيسيا على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية والذخائر وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية وللدفاع عن نفسها. وفي هذا الصدد، نعارض أي قيود أو تدابير قسرية لا مبرر لها تفرضها الدول المصدرة على الدول المستوردة.

وأخيراً، فإننا نشاطر ما أعرب عنه من قلق إزاء تزايد الإنفاق العسكري العالمي، الذي يمكن إنفاق جزء كبير منه بدلاً من ذلك على احتياجات التنمية. وهذا أمر بالغ الأهمية للتخفيف من حدة الفقر، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. لقد حان الوقت لإعادة ترتيب أولويات استخدام الطاقة والمال. فلنضطلع جميعاً بدورنا لكفالة تعزيز السلام العالمي وإنجاح خطة الحفاظ على السلام.

السيد تشيبيلاك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): لأسباب معروفة جيداً، فإننا كثيراً ما نركز على أسلحة الدمار الشامل في مناقشاتنا، وهو نهج سليم. إلا أن مئات الآلاف من الجنود والمدنيين - الرجال والنساء والأطفال - في الوقت نفسه، يفقدون كل عام أرواحهم جراء استخدام الأسلحة التقليدية.

وقد نجح المجتمع الدولي على مدى العقود القليلة الماضية في وضع عدد هائل من القواعد التنظيمية المتعلقة بالأسلحة التقليدية، محتواها الجوهرية مثير للإعجاب أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا قواعد وتشريعات وطنية داخلية متعلقة باستخدام الأسلحة التقليدية والاتجار بها. وأود أن أؤكد أن نظم بولندا المتعلقة بنقل الأسلحة صارمة ومتكاملة وتتبع بدقة. ولذلك يبدو أن هناك ما يبرر طرح السؤال التالي: ما الذي يمنعنا من إحراز تقدم حقيقي في تخفيض عدد الضحايا الناجم عن استخدام الأسلحة التقليدية - الأسلحة الصغيرة والأسلحة

من غير الدول، لخسائر بشرية ومادية واقتصادية مدمرة. ومما يؤسف له أن تعرض تلك المأساة في الأخبار ووسائل الإعلام كل يوم، دون تقديم استجابة مناسبة. ولا تزال الحالة تشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي.

وتؤكد إندونيسيا على الأخطار الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، وهي الأسلحة المفضلة في معظم النزاعات. وندعو الدول المنتجة الكبرى على وجه الخصوص لضمان أن تقتصر إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها بذلك. ويشكل التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب أمراً أساسياً. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

وتشعر إندونيسيا بالقلق إزاء الآثار الإنسانية المدمرة الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية. ونعرب عن تضامننا مع البلدان المتضررة من الذخائر العنقودية. ونحث الأطراف في النزاعات المسلحة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والرعاية. وفي حين أنه ينبغي ألا تستخدم الذخائر العنقودية أبداً، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يتعرض للأذى المدنيون الأبرياء المحاصرون في النزاع، بل أن تتم حمايتهم.

كما تدين إندونيسيا استخدام الألغام المضادة للأفراد في النزاعات، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. فقد أدت إلى تشويه السكان الأبرياء وقتلهم وترويعهم في العديد من المناطق. ونشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ونحث الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك. وعلى الرغم من أن المساعدة الدولية لا تزال حيوية في عمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل الضحايا، فإن ملكية الدول المتضررة لزمام الأمور على الصعيد الوطني يكتسي

الغالبية العظمى من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة تفي بالتزاماتها.

وعلى الرغم من أن استخدام الأسلحة المشروعة ينبغي النظر فيه في سياق التهديدات الأمنية والاحتياجات العسكرية للدول، فعندما نتكلم عن استخدام الأسلحة التقليدية نكون بحاجة إلى التأكيد على أهمية التقيد بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والتناسب والحيلة. وهذا أمر بالغ الأهمية في سياق أحد الجوانب المقلقة الأخرى من النزاعات المسلحة المعاصرة، وهو تزايد القتال في المراكز السكانية. وفي مثل هذه الظروف، من المرجح للغاية أن يكون للأسلحة المتفجرة آثار عشوائية، الأمر الذي يؤدي إلى قتل وجرح المدنيين.

وختاماً، فإننا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية المكثفة للحد من عدد النزاعات المستمرة والتي طال أمدها. وجميعنا نعلم مدى فعالية الدبلوماسية التقليدية إذا كانت مدفوعة بالمصالح المشتركة والاحترام المتبادل. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا بحاجة لأن يشارك الجميع مشاركة حقيقية في البحث عن حلول سلمية للنزاعات القائمة.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى لهذه الدورة. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ولا يزال وفد بلدي مقتنعاً بأن هذه الدورة ستكون ناجحة تحت رئاستكم، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل. تؤيد جيبوتي البيانات التي أدلى بها في هذه القاعة ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16)، والمغرب، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.18)، واليمن باسم جامعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.17).

إن أشد الأخطار التي تهدد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي بلا شك النزاعات والعنف. وما فتئ الطابع المعقد للعديد من بؤر الاضطرابات في أنحاء العالم يزيد من عدد

الخفيفة على وجه الخصوص؟ وهناك العديد من الظواهر التي تستحق اهتمامنا في هذا السياق.

على مدى العقود القليلة الماضية، لاحظنا انخفاضاً في الحروب التقليدية، التي تمت الاستعاضة عنها بنزاعات مسلحة مختلفة في طبيعتها - نزاعات محلية بحتة، ونزاعات محلية بمشاركة دولية، ونزاعات بين الدول والجماعات المسلحة من غير الدول، وحروب مختلطة. فما هو القاسم المشترك بين هذه النزاعات؟ إنه انتشار عدد الضحايا المدنيين. وحيث إننا لا نستطيع منع نشوب النزاعات، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لحماية المدنيين الأبرياء. تلك هي المسؤولية الإنسانية الأولى التي تقع على عاتق السياسيين والقادة العسكريين.

والاتجاه المثير الآخر هو الزيادة المطردة في حجم تجارة الأسلحة الدولية وقيمتها. واستناداً إلى قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فمنذ عام ٢٠٠٢ حدثت زيادة مطردة في حجم النقل الدولي للأسلحة الرئيسية وقيمتها، التي بلغت في العامين الماضيين المستويات التي كانت عليها في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وهذه نتيجة واضحة لتدهور البيئة الأمنية والتحديات التي نواجهها حالياً.

فلنكن صرحاء وواقعيين: إن نقل الأسلحة الدولي نشاط مشروع تماماً. بيد أنها بحاجة لأن تستوفي معايير معينة، أحدها يتمثل في الشفافية في مجال التسليح بوصفها تدبيراً أساسياً من تدابير بناء الثقة. ويكتسي تنفيذ الدول لنظم الرقابة على الصادرات أهمية أساسية في هذا النشاط. ويعد الصك الدولي للتعقب، الذي يقتضي أن تكفل الدول وسم الأسلحة على النحو المناسب وحفظ السجلات، أداة هامة في منع التسريب.

وما ينبغي أن يثير القلق هو تراجع عدد الدول التي تقدم تقارير عن تجارتها في الأسلحة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في الآونة الأخيرة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن

وإريتريا الذي أنهى عقدين من العلاقات المشحونة - حالة
اللاحرب واللاسلم - وكان إيذاناً ببدء عهد جديد من السلام
والصداقة والتعاون بين البلدين. وكانت الآثار الإيجابية لذلك
على النزاعات الأخرى بين الدول بين بلدان المنطقة سريعة،
ونأمل أن تكون كبيرة.

وفي ذلك الصدد، كما أكد وزير خارجية بلدي في كلمته
أمام الجمعية العامة (انظر A/73/PV.11)، فقد اجتمع رئيسا
جيبوتي وإريتريا في ١٧ أيلول/سبتمبر في جدة، برعاية جلالة
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية
السعودية، واتفقا على فتح صفحة جديدة في العلاقات بين
البلدين الشقيقين. وفي نهاية الاجتماع، وبفضل الجهود الدؤوبة
التي بذلها عاهل المملكة العربية السعودية، فضلا عن رئيس وزراء
إثيوبيا، اتفق الرئيسان على مواصلة الحوار بهدف إيجاد حل
سلمي للمسائل المعلقة، بما في ذلك النزاع الحدودي ومسألة
الأسرى.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن جيبوتي لا تزال
مقتنعة بأن بذل مزيد من الجهود في الحوار والمفاوضات التي
تجري بحسن نية سيتيح تحقيق تقدم في توطيد هيكل القانون
والأمن الجماعي، وهما ركيزتا السلم والاستقرار الدوليين.

السيد آتيدي أمارال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد
البرتغال تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد
الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.18)، وتود أن تبدي ملاحظات
إضافية بصفقتها الوطنية.

إن سبيل المضي قدما يتمثل، أكثر من أي وقت مضى،
في التعاون الفعال والرغبة في التوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي
ومن الضروري تعزيز دور الأمم المتحدة والنظام القائم المتعدد
الأطراف المستند إلى القواعد. ومع إطلاق خطة التنفيذ الأولية
لخطة نزع السلاح، استجبنا بشكل إيجابي للدعاء الذي وجهه
الأمين العام من أجل العمل. كما رحبنا على وجه الخصوص

القتلى وستتطلب طبيعة التحديات المحددة التي تطرحها هذه
البؤر اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي.

ووفقا لبعض المصادر، هناك ٣٠ مليون قطعة من الأسلحة
الخفيفة متداولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي ترسانة
تزداد كل عام بما يتراوح بين ٨ و ١٠ ملايين قطعة. ومن دواعي
الأسف أن هذه الأسلحة تمثل السلاح المفضل في العديد من
النزاعات وتشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويؤدي انتشار
الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية إلى زيادة تعقيد حالات هشة
بالفعل ويتطلب حلولاً مختلفة عن تلك التي تقترحها عمليات
السلام التقليدية. وعلاوة على ذلك، يقوض هذا الانتشار
أدوات المفاوضات الدبلوماسية المتاحة لنا. وثمة حاجة ماسة إلى
تناول هذه التدابير بالتفصيل.

وقد مكنتنا المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع
الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من
جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في حزيران/يونيه
والذي شارك فيه وفد بلدي، من إحراز تقدم في بعض المجالات.
وأعاد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة،
الذي عقد في اليابان في آب/أغسطس، التأكيد على الحاجة إلى
تقديم الدعم المادي والتقني والمالي للبلدان النامية.

وعلى الرغم من تلك الأدوات، لا تزال جيبوتي تشعر بالقلق
إزاء عدم إحراز تقدم في مجال مكافحة التداول غير المشروع لهذه
الأسلحة، الذي يتواصل، كما نعلم جميعا، بل ويزداد. وبين
ذلك الحاجة إلى الشراكات التعاونية الإقليمية ودون الإقليمية
ودورها الأساسي إذا كان لنا أن نأمل في وقف عمليات نقل
الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود، ونرحب بالقرار الذي اتخذته
رؤساء دولنا لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

لقد شهد القرن الأفريقي سلسلة من التطورات التاريخية
الإيجابية التي من المرجح أن تولد مكاسب في مجالات السلام
والمصالحة والتنمية الاقتصادية. ونرحب بالتقارب بين إثيوبيا

إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد مثال على النجاح. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق بالفعل، لا تزال بعيدين عن بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥. وتدعو البرتغال جميع الدول إلى دعم وتشجيع تحقيق عالمية الاتفاقية وخطة عمل مابوتو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وتنفيذها.

وفي الذكرى السنوية العاشرة لإبرام اتفاقية الذخائر العنقودية، فإننا نواجه ببالغ القلق احتمال استخدام هذه الأسلحة من جانب الدول والجهات من غير الدول. وهذا أمر يستحق إدانتنا الشديدة. وينطبق الشيء نفسه على الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما في المناطق المكتظة بالسكان. وتؤيد البرتغال أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتحقيق عالميتها.

وبالنسبة للتهديدات الجديدة والناشئة، مثل الطائرات المسلحة المسيرة دون طيار ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ينبغي أن نؤكد من جديد أن القانون الدولي ينطبق أيضا على تلك الأسلحة وأن منظومات الأسلحة يجب أن تظل تحت سيطرة الإنسان في المستقبل. ونشدد على أن جميع الدول تشارك في المسؤولية عن كفالة امتثال منظومات أسلحتها للقانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لإحراز تقدم في نزع السلاح التقليدي وتحديد الأسلحة وإحداث أثر حقيقي في بعض المجتمعات الأكثر ضعفا، بالمساعدة في منع نشوب النزاعات وإنقاذ الأرواح.

السيد فاضل (العراق): يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه ممثل اليمن باسم جامعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.17) والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16).

بالمبادرة الرامية إلى إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء في إطار صندوق بناء السلام، يُكرس للمشاريع المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

فبالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أكثر أدوات العنف والموت انتشارا. والاتجار غير المشروع بها يتسبب في معاناة بشرية هائلة ويغذي الجريمة المنظمة والإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي. ونرحب بالوثيقة الختامية التي اعتمدت في حزيران/يونيه في المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتي تشدد على أهمية برنامج العمل لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتقر بالبعد الجنساني. وتدعو البرتغال بقوة إلى إدراج الجوانب الجنسانية في جميع المشاريع المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كجزء من الجهد الأوسع نطاقا الرامي إلى تعزيز مشاركة المرأة في شؤون نزع السلاح. ونحن مقتنعون أيضا بأن إدراج الذخيرة في نطاق برنامج العمل من شأنه زيادة تنفيذه بقدر كبير.

ويسهم بلدي في العديد من مبادرات وبرامج الاتحاد الأوروبي للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الإطار الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة الأخطار الإجرامية وآلية iTrace لتعقب الأسلحة في مناطق النزاعات.

ومعاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن تكون أداة فعالة للغاية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والذخائر، ولا سيما في مناطق النزاع وفي البلدان التي تشهد مستويات عالية من العنف المسلح. وستسهم المعاهدة أيضا في حماية حقوق الإنسان والنهوض بأهداف التنمية المستدامة. ونود على وجه الخصوص تسليط الضوء على الحاجة إلى تنفيذ أحكام معاهدة تجارة الأسلحة بشأن العنف الجنساني. وتهيب البرتغال بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك.

المؤسسات العراقية استمرت في مواجهة التحديات وإعداد خطط طوارئ للمناطق المحررة وحسب الأولويات لإجراء أعمال المسح والإزالة وتسجيل ضحايا المخلفات الحربية وتوعية المجتمعات المتأثرة والنازحين قبل عودتهم إلى مدتهم لتأمين العودة الآمنة لهم. وفي هذا الصدد، أقيمت في العاصمة بغداد أواخر الشهر الماضي ورشة عمل تحت عنوان "تعزيز النهج الاستراتيجي لمساعدة الضحايا" بالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وبعثة الاتحاد الأوروبي في بغداد، وشهدت الورشة حضور ومشاركة العديد من المتخصصين والمعينين من منظمات المجتمع المدني العراقية والأجنبية.

ويشكر بلدي جميع الدول والجهات التي تقدم الدعم والمساعدة. ويؤكد مجدداً على الحاجة الماسة للمؤسسات الوطنية العراقية إلى تلقي الدعم والمساعدة بأشكالهما كافة من المجتمع الدولي للتخلص من شبح هذا النوع من الأسلحة الفتاكة للعنصر البشري والاقتصادي والبيئي على حد سواء.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان المشترك بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الذي أدلى به ممثل أيرلندا بالنيابة عن مجموعة الدول المهتمة بتدابير نزع السلاح خلال هذه المناقشة المواضيعية (انظر A/C.1/73/PV.18).

وتتشاطر أوكرانيا بالكامل مخاوف المجتمع الدولي المتمثلة في التهديد الخطير الذي يشكله النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية وتكديسها وإساءة استعمالها وذخائرها على الأمن والاستقرار في العالم. ولذلك تؤيد الجهود العالمية والإقليمية والوطنية المبذولة لمواجهة هذا التحدي، بما في ذلك تدابير مراقبة الصادرات والحدود، وإدارة المخزونات والتعاون الدولي والمساعدة.

وتولي أوكرانيا أهمية بالغة، على الصعيد الوطني، لكفالة إجراءات رقابة فعالة على الصادرات في مجال الأسلحة

يدرك العراق أن التحديات التي يفرضها التطور الحاصل في الأسلحة التقليدية لا تختلف في آثارها الكارثية عن أسلحة الدمار الشامل، والتي تلقي على عاتقنا جميعاً ضرورة تحمل المسؤولية في بذل المزيد من الجهود الدولية والعمل على تضاعفها لتعزيز عالمية الصكوك الدولية ذات الصلة، وبما يسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ومن هنا، انضم العراق إلى معظم هذه الصكوك، وآخرها اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وإلى جميع بروتوكولاتها الخمسة. ويعمل العراق على تنفيذ التزاماته وتقديم تقاريره الوطنية المحدثة ضمن مواعيدها.

تعد ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية عاملاً رئيسياً في تأجيج النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة عبر العالم، بالإضافة إلى أن التراكم المفرط في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوافرها وذخائرها على نطاق واسع من شأنه الإسهام في استدامة العنف وشدته. وفي هذا السياق، يرحب العراق بالوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويؤكد أهمية مضاعفة الجهود من أجل إرساء نظام متكامل لمحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع وصول تلك الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول وإلى الجواميع الإرهابية، من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل بالعيش في عالم ينعم بالأمن والاستقرار.

إن خطر الألغام والمتفجرات من المخلفات الحربية يتجاوز عمليات قتل وتشويه آلاف من الأشخاص كل عام. بل إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عنها طويلة الأمد. ولا يخفى على الجميع ما مر به العراق أثناء مواجهة أخطر التنظيمات الإرهابية وهو تنظيم داعش الإرهابي. ورغم ذلك فإن

المسلحة بأنواع حديثة من الأسلحة والذخائر التقليدية، أضراراً بالغة بالنظام القائم على تحديد الأسلحة التقليدية. ولا يزال الاتحاد الروسي ينقل الأسلحة والذخيرة بصورة غير مشروعة، ويرسل أفراده العسكريين إلى أراضيها عبر الأجزاء غير المراقبة من الحدود الأوكرانية الروسية، وهو بالتالي يشجع على زعزعة الاستقرار في المنطقة عمداً.

وثمة تحد آخر على أوكرانيا مواجهته وهو الزيادة المفرطة في عدد الألغام والمتفجرات الخطيرة من مخلفات الحرب في الأراضي المحتلة في الشرق. وقد تناثرت الألغام والأجهزة المتفجرة في جميع أنحاء منطقة النزاع، ولا سيما على طول خط التماس، وهي تسبب تهديدا خطيرا للمدنيين، بمن فيهم الأطفال. وغالبا ما تترع هذه الأجهزة الجماعات المسلحة التي تقودها روسيا، في المناطق السكنية وعلى طول طرق الاتصال، مما يشكل خطرا أكبر على السكان المدنيين منه على العسكريين.

وتتخذ أوكرانيا، إذ تواجه هذه الظروف الصعبة للغاية، جميع التدابير الممكنة لتدمير المتفجرات من مخلفات الحرب على أراضيها والتخلص منها. وتشارك بنشاط خدمات الطوارئ الحكومية في أوكرانيا وغيرها من السلطات الوطنية، بتعاون وثيق مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام واليونسيف ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغير ذلك من الشركاء الدوليين، في تنفيذ مجموعة من إجراءات إزالة الألغام من الأراضي المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وأخيراً، وكما في مناسبات عديدة سابقة، فإننا نحث الاتحاد الروسي على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لسحب المعدات العسكرية والأفراد من إقليم أوكرانيا، إلى جانب إنهاء احتلالها لاحقاً.

السيدة تشاليشكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):
تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي

التقليدية. وتتقيد أوكرانيا تقيداً تاماً بقرارات ومقررات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتفاق واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. وتتضمن قرارات مجلس الأمن التي تفرض نظم جزاءات، مبادئ توجيهية لاعتماد التشريعات ذات الصلة في أوكرانيا.

إننا نؤيد التنفيذ السليم من جانب جميع الدول لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الصك الدولي للتعقب. وترحب أوكرانيا بالوثيقة الختامية التي اعتمدها بالإجماع مؤتمر استعراضي برنامج العمل، المعقود في حزيران/يونيه في نيويورك. ونؤيد أيضاً مشروع القرار (A/C.1/73/L.63) المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، ونشارك في تقديمه، وقد قدمته اليابان وكولومبيا وجنوب أفريقيا هذا العام.

وتدرك أوكرانيا أهمية الدور الذي تؤديه الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في اتخاذ التدابير العلاجية بعد انتهاء النزاع بغية التقليل إلى أدنى حد من حدوث المخاطر وآثار مخلفات الحرب من المتفجرات. وبوصف أوكرانيا دولة طرفاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لأكثر من ١٠ سنوات، فإنها تقر بدورها الأساسي في التقليل من وجود الألغام الأرضية وأخطارها وآثارها إلى أدنى حد. ونتشاطر أيضاً الرأي القائل بأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لا يزال تدبيراً أساسياً من تدابير الشفافية وبناء الثقة في ميدان تجارة الأسلحة التقليدية.

وكما هو الحال في السنوات الأربع السابقة، لا يمكننا تجنب إثارة المسألة طويلة الأمد للعمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة التقليدية على نطاق واسع من الاتحاد الروسي إلى الأرض المحتلة في أوكرانيا. وقد ألحق العدوان العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، باستخدام قواته العسكرية النظامية

لديها بالفعل آلية قوية لمراقبة الصادرات، وهي تنفذ بدقة مبادئ النظم ذات الصلة.

وتدرك تركيا تماما المعاناة البشرية والإصابات الناتجة عن الاستخدام غير المسؤول والعشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتشكل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد صكا دوليا رئيسيا يرمي إلى القضاء على تلك الألغام، وكذلك منع استخدامها وإنتاجها وتخزينها ونقلها. وبصفة تركيا طرفا في الاتفاقية ومؤيدا قويا لها، أكملت التزاماتها المتعلقة بالمادة ٤، مُدمرة ما مجموعه حوالي ٣ ملايين لغم مضاد للأفراد.

والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي جزء لا غنى عنه من القانون الدولي بشأن الأسلحة التقليدية ذات الآثار العشوائية. وتنفذ تركيا بالكامل الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، التي هي طرف فيها، وتشجع الانضمام إلى ذلك النظام الدولي المهم.

لا تزال قضايا مثل أجهزة التفجير اليدوية الصنع وأنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تكتسي أهمية. وتشعر تركيا بالقلق إزاء التأثير العالمي المتزايد للهجمات بأجهزة التفجير اليدوية الصنع في جميع أنحاء العالم، لا سيما من خلال ارتكاب أعمال إرهابية. ونعتقد أن للأمم المتحدة دوراً مهماً تؤديه في معالجة مشكلة أجهزة التفجير هذه.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالتعاون الدولي في جميع المسائل التي سنتناولها في إطار هذه المجموعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.29.

السيدة ماك لوفلين (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): إن الأولوية بالنسبة للأرجنتين هي لمنع الآثار السلبية للتجارة غير المشروع بالأسلحة وتسريبها، حيث أنها تفاقم عدم الاستقرار السياسي والأمني والعنف والجريمة والجريمة المنظمة والإرهاب

(انظر A/C.1/71/PV.18). ونبدي الملاحظات المعدودة التالية بصفتنا الوطنية.

يشكل التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بدون ضوابط تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان. وما تسببه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خسائر سنوية في الأرواح تزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص هي خسائر تثير الجزع. كما أن هناك صلة لا يمكن إنكارها بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب والجريمة المنظمة. ومن ثم، تؤيد تركيا بقوة التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار جميع المحافل الدولية.

ويمثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه معلما في وضع تلك المسألة بشكل راسخ على جدول الأعمال الدولي. وفي هذا الصدد يتسم التنفيذ الكامل والشامل لبرنامج العمل، وتعظيمه بالتدابير الجديدة، وفقا للاحتياجات الأمنية المتغيرة، بأهمية كبيرة. ونرحب بنتائج المؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل تحت رئاسة فرنسا، ونولي أهمية للحفاظ على توافق الآراء بشأن برنامج العمل، الذي نراه أداة قيمة. ونحن ملتزمون أيضا بتعزيز الصك الدولي للتعبق.

ومعاهدة تجارة الأسلحة خطوة مهمة نحو آلية عالمية وملزمة قانونا تحدد معايير موحدة على أعلى مستوى ممكن لتنظيم تصدير الأسلحة التقليدية واستيرادها ونقلها. كما تدعم تنفيذ الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة. وقد شاركنا بفعالية في العملية منذ بدئها، ووقعنا على المعاهدة. ونتطلع، في انتظار التصديق على المعاهدة، إلى الانضمام إليها في المستقبل القريب. ويوصف تركيا عضوا في جميع نظم مراقبة التصدير الأربعة، فإن

إنساني. هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها هي أدوات هامة في سياق نزع السلاح وتحديد الأسلحة والقانون الإنساني الدولي.

وتؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا بشأن استخدام أجهزة التفجير في المناطق المأهولة بالسكان (انظر A/C.1/73/PV.18).

لقد وازلت الأرجنتين على أداء دور نشط في تعزيز تدابير بناء الثقة بشكل عام، وفي مجال الأسلحة التقليدية بشكل خاص. وقد شاركت الأرجنتين في عملية إنشاء سجل الأسلحة التقليدية والتزمت به، وتعتقد أن نظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية يقدم مساهمة هامة. وبالمثل، فإن زيادة عدد الدول التي تقدم معلومات لتلك الآليات هي من الأولويات.

يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.29، المعنون "معلومات عن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية"، بالنيابة عن أكثر من ٣٠ وفداً. مقدمو مشروع القرار مدرجون في الوثيقة. كان الهدف من مشروع القرار A/C.1/73/L.29 دائماً ولا يزال تحسين فهم التطورات الجديدة الجارية، وفي هذا الصدد يرحب المشروع باعتماد لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام ٢٠١٧ بتوافق الآراء توصيات في مجال الأسلحة التقليدية. مشروع القرار ليس إلزامياً؛ بل هو يهدف حصرياً إلى حث الدول على تقديم معلومات طوعية عن تدابير بناء الثقة التي اعتمدها وجعل الأمين العام يقدم المساعدة في الاحتفاظ بقاعدة بيانات إلكترونية للمعلومات التي تقدمها الدول طوعية. وتعرب الأرجنتين مرة أخرى عن امتنانها للدعم الذي تلقتته وتدعو الوفود التي لم تشارك بعد في التقدم إلى القيام بذلك. في الختام، تأمل الأرجنتين أن يُعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.63.

والأجور بالمخدرات. ويؤثر هذا النشاط بشكل خاص على أضعف شرائح المجتمع وحقوقهم الأساسية وفرص التنمية المستدامة. ترحب الأرجنتين بالنهج الشامل إزاء القضية الذي اتخذته الأمين العام في خطته لنزع السلاح.

من الضروري إعادة التأكيد على أهمية الآليات الدولية المتعلقة بهذه القضية وضرورة استكشاف أوجه التآزر القائمة بين برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبين الصك الدولي للتعقب وبروتوكول الأسلحة النارية ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على دعم الأرجنتين التقليدي لبرنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة، والذي عُقد مؤتمره الاستعراضي الثالث في حزيران/يونيه. ونرحب أيضاً بعقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عُقد في طوكيو في آب/أغسطس. وبصفة الأرجنتين مشاركة في صياغة المعاهدة فقد أولت أهمية كبيرة لهذا الصك، مع الحفاظ على دور نشط وملتزم لها في المناقشات المتعلقة به. إن معاهدة تجارة الأسلحة هي أداة أساسية تحدد ثلاثة أبعاد مركزية لتجارة الأسلحة: حقوق الإنسان والإنتاج والتجارة المسؤولة.

في هذا الصدد، فإن دمج معاهدة تجارة الأسلحة والتقدم المحرز في تنفيذها والانضمام العالمي إليها هي خطوات بالغة الأهمية نحو إنشاء نظام تجاري شفاف ومسؤول، مع تجنب انتشار الأسلحة التقليدية واستخدامها ضد المدنيين من خلال وضع معايير وبارامترات مشتركة لجميع الدول عند التصريح بعمليات النقل.

إن جمهورية الأرجنتين مقتنعة بأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر توفر بيئة مواتية للمفاوضات حول صكوك جديدة لأسلحة أخرى لم يتم تنظيمها بشكل كامل من منظور

مناقشات أكثر موضوعية. ونحن نرى أن مناقشات الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة والفريق العامل المعني بالشفافية والإبلاغ ستضيف زخماً لتحقيق أهداف ومقاصد معاهدة تجارة الأسلحة.

وترحب جنوب أفريقيا أيضاً بالانتهاء بنجاح من وضع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه واعتماده، والذي اختتم في حزيران/يونيه. ورغم عدم التمكن من الحفاظ على توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية، فقد شعرت بلادي بالتشجيع إزاء الاهتمام والتفاني اللذين أبدتهما الدول الأعضاء خلال المناقشات لإحياء التزاماتها بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. لقد كان ذلك دليلاً حقيقياً على الدعم العالمي لإنهاء الصراعات في العالم بشكل عام، وفي القارة الأفريقية بشكل خاص، وهو بذلك إسهام مباشر نحو تحقيق تطلع الاتحاد الأفريقي إلى إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

تعيد جنوب أفريقيا التأكيد على التزامها باتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة والمبادئ الإنسانية المنصوص عليها فيها. فنحن نعلق أهمية كبيرة على تلك الاتفاقية الإطارية، كما يتضح من تصديقنا على جميع بروتوكولاتها. وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها لعمل فريق الخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية لمناقشة التقنيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

على خلفية اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لا تزال هناك مخاوف بشأن استخدام الذخائر العنقودية في بعض البلدان. لذلك ترحب جنوب أفريقيا بالعدد المتزايد من البلدان التي تنضم إلى الاتفاقية، ولا سيما بلدان المنطقة الأفريقية، مثل بنن وناميبيا. إن الإضافة المستمرة لدول أعضاء جديدة ستساعد

السيد نغونديز (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16)، وممثل المغرب، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.18).

منذ إنشاء حكومة جنوب أفريقيا في أيار/مايو ١٩٩٤ وهي ملتزمة بسياسة عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تغطي جميع أسلحة الدمار الشامل وتمتد إلى الشواغل المتعلقة بانتشار الأسلحة التقليدية. ويتمثل الهدف الأساسي لسياسة جنوب أفريقيا في تعزيز مكانة جنوب أفريقيا والترويج لها بوصفها منتجاً ومالكاً وتاجراً مسؤولاً للمنتجات المتعلقة بالدفاع والتكنولوجيات المتطورة. لذلك كانت جنوب أفريقيا داعماً قوياً وثابتاً لمعاهدة تجارة الأسلحة وتعزيز أنظمة مراقبة الأسلحة. إن الانتشار غير المشروع للأسلحة، الذي يسهله عدم كفاية نظم التحكم أو ضعفها، يزعزع استقرار المجتمعات ويؤثر سلباً على الأمن ويعرض التنمية للخطر.

منذ بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، عملت الدول الأطراف جاهدة لتشجيع إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه المناسبة للترحيب بالدول التي انضمت مؤخراً إلى المعاهدة، خاصة الكاميرون من منطقتنا. وتؤمن جنوب أفريقيا بأن التنفيذ الشامل والفعال للمعاهدة وعالميتها سيسهمان في تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن العنف المسلح، والذي يؤثر في أغلب الأحيان على النساء والأطفال. لذلك تدعو جنوب أفريقيا جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد، وخاصة البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة التقليدية، إلى القيام بذلك من أجل زيادة تعزيز إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

وتنضم جنوب أفريقيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب بنتائج المؤتمر الرابع للدول الأطراف الذي اختتم أعماله مؤخراً في طوكيو، لا سيما الانتقال من المسائل الإجرائية إلى

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وبينما واجهنا صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء أثناء المفاوضات بشأن قضايا جوهرية تتعلق ببرنامج العمل، فإننا نرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث الذي اختتم أعماله مؤخراً. ومن دواعي سرورنا تأييد الوثيقة الختامية للاعتراف بالصلات بين قضايا الأسلحة الصغيرة والمنظورات الجنسانية. كما يسعدنا إدراج الإشارات العلنية إلى الذخيرة، حيث يمكن للدول التي تطبق أحكام برنامج العمل على ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن تتبادل، حسب الاقتضاء، وتطبق الخبرات ذات الصلة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المكتسبة في إطار الصكوك الأخرى ذات الصلة التي هي طرف فيها.

لقد شجعنا الزخم فيما يخص الطريق قدما الذي تحقق خلال السنوات الأربع الماضية لتنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية من خلال معاهدة تجارة الأسلحة. ويعتقد وفد بلدي أنه بفضل الجهود الحثيثة التي تبذلها جميع الدول يمكن أن تشكل معاهدة تجارة الأسلحة خطوة رئيسية في اتجاه وضع تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي بالكامل تحت سيادة القانون. ونخطط علما بالتدابير التدريجية التي اتخذت في نطاق المعاهدة منذ دخولها حيز النفاذ حيث تتطلع الدول الأطراف إلى المؤتمر الخامس للدول الأطراف. ونود أن نرحب بقرار لاتفيا يجعل العنف الجنساني والعنف المرتبط بالأسلحة القائم على نوع الجنس محور تركيز رئاستها ونتطلع إلى العمل معها في هذا الصدد. كما نعترف بدور المجتمع المدني في تعزيز القضايا الجنسانية ونشجع الدول على الانخراط معه أيضاً.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أنه لكي تنجح معاهدة تجارة الأسلحة، يجب أن تنفذها جميع الدول الأطراف بحسن نية، بما في ذلك كبرى الشركات المصنعة والمصدرة والمستوردة للأسلحة التقليدية. ونحضر جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد معاهدة تجارة الأسلحة على اتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق عليها وتنفيذها، وكذلك بروتوكول الأسلحة النارية.

الاتفاقية على مواجهة النقص في الدول الأعضاء الـ ٢٦ التي تحتاجها للامتثال لهدف خطة عمل دوبروفنيك المتمثل في توقيع ١٣٠ دولة طرفاً بحلول عام ٢٠٢٠.

في الختام، يشرف جنوب أفريقيا هذا العام، بالنيابة عن كولومبيا واليابان، أن تقدم مرة أخرى مشروع القرار الجامع A/C.1/73/L.63، المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها". وكما كان في السابق، يسعى مشروع القرار إلى تفعيل برنامج العمل عن طريق تحديد أولويات تنفيذ البرنامج للعام المقبل أو العامين المقبلين.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لجميع الوفود لما قدمته من مساعدة في الماضي ويسعى للحصول على المزيد من الدعم لمشروع القرار خلال هذه الدورة.

السيدة روبنارين (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):

في البداية يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/73/PV.18) في إطار هذه المجموعة المواضيعية.

بالنسبة لترينيداد وتوباغو على غرار العديد من بلدان منطقتنا، فإن أمن المواطنين وحقوقهم الإنسانية وتنميتهم تتأثر سلباً نتيجة للنشاط غير القانوني عبر الحدود المرتبط بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة المرتبطة بها. ومع ذلك، فقد علمتنا التجربة أن هذا الواقع المؤسف يمكن مواجهته بنجاح إذا اعتمدنا نهجاً تعاونياً على أساس برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، والصكوك المرتبطة به مثل الصك الدولي للتعقب، وبروتوكول الأسلحة النارية ومعاهدة تجارة الأسلحة.

لذلك يكرر وفد بلدي تأكيد الأهمية التي نوليها لبرنامج العمل كأداة مهمة لتعبئة التعاون الدولي لكبح الاتجار غير المشروع

لا تزال في مراحلها الأولى إلا أننا على ثقة من أن المعاهدة يمكن أن تتطور لتصبح أهم المبادرات المعيارية التي تغطي بتأييد واسع النطاق لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والعنف الذي يتسبب فيه. لقد قادت أستراليا الفريق العامل الفرعي المعني بمنع تحويل وجهة الأسلحة هذا العام، وهو هدف أساسي للمعاهدة وأمر مهم بالنسبة لجميع الدول سواء تلك التي انضمت إلى المعاهدة أم لم تنضم.

وعلى غرار الآخرين، فإن جهودنا أوسع نطاقاً من مجرد تعزيز معاهدة تجارة الأسلحة. إننا نواصل النهوض بعملنا بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو عنصر هام أيضاً في الهيكل الدولي. وفي العام الماضي، شهد العفو الناجح للغاية عن الأشخاص الحائزين لأسلحة نارية تسليم ٣٢٤ ٥٧ قطعة سلاح ناري غير مسجل أو غير مرغوب فيه. وتسهم أستراليا أيضاً في كل من صندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستثماري للتبرعات ومرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، لأنه من المهم أن تكون الدول قادرة على الحصول على المساعدة لدعم جهودها الرامية إلى تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل.

إن التكنولوجيا تتطور بسرعة في جميع المجالات والأسلحة التقليدية ليست استثناء. وفي سياق برنامج العمل يجب أن نكفل أن يظل تعقب الأسلحة مناسباً من حيث التوقيت وموثوقاً به بالنظر إلى التقدم في التصنيع والتكنولوجيا والتصميم. ويؤثر استخدام البوليمر على سبيل المثال على بقاء العلامات وإمكانية تتبعها. ولهذا السبب فإننا نشجع على أخذ تلك التطورات التكنولوجية بعين الاعتبار من خلال إضافة مرفق للصك الدولي للتعقب.

وفي سياق منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل فنحن مشارك نشط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم

وأثبتت اتفاقية الذخائر العنقودية أنها عنصر أساسي في الإطار المعياري الأوسع لحماية المدنيين. إن انضمام ترينيداد وتوباغو إلى هذه الاتفاقية يدل على التزامنا المستمر بالانضمام إلى الجهود الرامية إلى إنهاء الضرر الفادح الذي تسببه تلك الأسلحة العشوائية. لذلك فإننا نتشاطر المنظور القائل بأن الاستثمار في إنتاج تلك الأسلحة يمثل مخالفة للاتفاقية.

أخيراً يود وفد بلدي إعادة تأكيد قلقه بشأن الضرر والمخاطر المرتبطة بالمركبات الجوية بدون طيار. ويقدر أن الآلاف من المدنيين إن لم يكن أكثر قد قتلوا أو أصيبوا أو نزحوا نتيجة لتلك التكنولوجيا. وتثير عمليات الطائرات المسلحة المسيرة بدون طيار بسبب خصائصها الفريدة، آثاراً خاصة على صون السلام والأمن الدوليين. لذلك يسلط وفد بلدي الضوء على العواقب الأخلاقية والقانونية والإنسانية لاستخدام الطائرات المسلحة المسيرة بدون طيار بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا لعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.55.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا ملتزمة بالقيام بدورها في تعزيز الإطار الدولي للأسلحة التقليدية. وتخطط التجارة غير المشروعة وغير المسؤولة بالأسلحة التقليدية جهودنا الجماعية لتعزيز السلام والأمن والصحة العامة والتنمية المستدامة. حيث يموت أكثر من نصف مليون شخص بطريقة عنيفة كل عام في إطار نزاعات أو بدون نزاعات، وفقاً لبعض التقديرات، ويعد وقوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول، سبب سقوط العديد من القتلى المدنيين.

إن أستراليا نصير فخور لمعاهدة تجارة الأسلحة وكانت كذلك منذ البداية. ويؤكد الكتاب الأبيض لسياستنا الخارجية التزامنا بحماية وتعزيز القواعد الدولية. والجهود التي نبذلها لتشجيع المزيد من الدول، ولا سيما دول منطقتنا على الانضمام إلى المعاهدة مثال على ذلك. ورغم أن معاهدة تجارة الأسلحة

ونستري أيضاً انتباه اللجنة الأولى إلى مشروع قرارين على وجه الخصوص: أحدهما بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بقيادة أفغانستان وبدعم من فرنسا وأستراليا (A/C.1/73/L.60) والآخر بشأن السمسرة غير المشروعة بقيادتنا مع جمهورية كوريا (A/C.1/73.L.55). ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في تقديم مشروعين هذين القرارين المهمين.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):
يضطلع النظام الدولي لتحديد الأسلحة التقليدية بدور رئيسي في تعزيز الشفافية والاستقرار وكذلك في منع استخدام الأسلحة التقليدية في انتهاك القانون الدولي الإنساني وتحويلها إلى مستخدمين غير مصرح لهم. لذلك نرحب بإدراج الجزء المتعلق بنزع السلاح الذي ينقذ الأرواح في خطة الأمين العام الخاصة بنزع السلاح.

لقد عملت البرازيل بنشاط على تعزيز مقاصد وأهداف معاهدة تجارة الأسلحة منذ بدايتها، حيث ساهمت بنشاط في مفاوضاتها. وصدقنا على معاهدة تجارة الأسلحة في ١٤ آب/أغسطس ونحن الآن عضو كامل العضوية في المعاهدة.

تظل البرازيل ملتزمة أيضاً بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وتعزيزه على نحو كامل. ولذلك فإننا نرحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث، ونلاحظ بارتياح خاص أن وثيقته الختامية تقرر بأهمية الجهود الرامية إلى منع التدفق غير المشروع للذخيرة ومكافحته والقضاء عليه. وما فتئت البرازيل في طليعة الجهود المبذولة في ذلك المجال، بما في ذلك من خلال التشريعات الرائدة بشأن وسم الذخيرة وتعقبها.

ولم تستخدم البرازيل قط الألغام على أراضيها وكانت من المؤيدين الرئيسيين لاتفاقية أوتاوا التي صدقنا عليها في عام ١٩٩٧. وقد شاركت القوات المسلحة البرازيلية في التعاون في

الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وعلى الرغم من أن الفريق لم يتوصل بعد إلى تعريف متفق عليه أو مجموعة من الخصائص المتفق عليها لمظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، فإننا نأمل أن تشهد المناقشات المستمرة في عام ٢٠١٩ تحقيق المزيد من التقدم.

وتعتبر أستراليا أن القانون الدولي الإنساني الحالي كافياً لتنظيم استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. لكننا نشجع الدول على النظر في سبل تعزيز امتثال الأطراف الفاعلة من غير الدول على وجه الخصوص للقانون الدولي الإنساني، وذلك من أجل الحد من الإصابات بين المدنيين في النزاعات التي تستخدم فيها الأسلحة المتفجرة. ويجب علينا أيضاً النظر في اتخاذ مبادرات أخرى لمنع الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة مثل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تسبب في الغالبية العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين على مستوى العالم.

وتواصل أستراليا إعطاء الأولوية للإجراءات المتعلقة بالألغام وتطبق نهجاً يتضمن ثلاثة محاور ويشمل دعم تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة وإضفاء الطابع العالمي عليها من خلال تمويل وحدات دعم التنفيذ الخاصة بها والمبادرة بالاضطلاع بأدوار ودعم المنظمات الدولية التي تعزز تلك الجهود بما في ذلك دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وكذلك منظمة الإنسانية والإدماج وتوفير التمويل لأنشطة إزالة الألغام في البلدان المتضررة.

وأخيراً فإن عدم قدرتنا على تمويل الاجتماعات السنوية والمؤتمرات الاستعراضية من أكبر الأخطار التي تهدد النهوض بالإطار الدولي المعني بالأسلحة التقليدية. ونحضر جميع الدول الأطراف ولا سيما الدول التي عليها متأخرات على دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. فهذه الاجتماعات حيوية لتنفيذ اتفاقاتنا.

تشكل الأسلحة التقليدية وما ينجم عنها من آثار إنسانية عشوائية وإمكانية حصول السكان على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا واضحا للسلام والاستقرار والتقدم. وما لا شك فيه أن ثمة صلة وثيقة بين تلك الأسلحة والعنف المسلح وغياب التنمية.

وتعد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد نجاحا إنسانيا مدهشا يثبت أن التعاون المتعدد الأطراف ييسر على نحو فعال الجهود الرامية إلى الحد من المعاناة الإنسانية. ونكرر تأكيد التزامنا بذلك الصك، على الرغم من أنه يجب علينا أن نواصل العمل لتحقيقه على الصعيد العالمي وتحقيق أهداف خطة عمل مابوتو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

ونعتقد أن اتفاقية الذخائر العنقودية تشكل نجما ابتكاريا ولها تأثير إنساني قيم ونؤيد التنفيذ الكامل لخطة عمل دوبروفنيك. وقد أكدت إسبانيا تدميرها الكامل لترساناتها وفقا للمادة ٣ من الاتفاقية، كما أنها على استعداد لتنسيق المساعدة المقدمة إلى الضحايا في إطار الاتفاقية حتى انعقاد مؤتمرها الاستعراضي المقبل. ويود وفد بلدي أن يؤكد أنه من المستصوب أن تقوم جميع الدول بحظر تمويل هذا النوع من الأسلحة غير المرغوب فيها كجزء من تشريعاتها الوطنية من أجل تعزيز الإحساس الأساسي بالاتساق مع أهداف الاتفاقية والقيود الأخرى بموجب المادة ١ منها. والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها صكوك في المجال الإنساني لها نفس القدر من الأهمية.

ومن الجوانب الابتكارية التي يجب علينا تكثيف العمل فيها تحقيق المزيد من الصرامة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان بهدف ضمان حماية السكان المدنيين. والأثر العالمي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من ناحية أخرى يتطلب اهتماما متواصلًا. وشاركت إسبانيا في أعمال الفريق العامل الذي تنسقه

الإجراءات المتعلقة بالألغام طوال العقدتين الماضيتين، ولا سيما في أمريكا الوسطى والجنوبية وكذلك في أفريقيا. كما نقدر التحدي الإنساني الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وخاصة عند استخدامها في المناطق المكتظة بالسكان. ونأسف لتزايد استخدام تلك الأجهزة ضد المدنيين.

إن تنظيم الأسلحة التقليدية المعينة وحظرها وتقييد استخدامها أدوات هامة للتخفيف من المعاناة الإنسانية والتخفيف من الأضرار الإنسانية الناجمة عن استخدامها في حالات النزاع. وتضطلع الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بدور محوري في ذلك الصدد بعضويتها الواسعة النطاق وإطارها المرن. وفي ذلك الصدد، يساورنا قلق متزايد إزاء ظهور تهديدات وتحديات جديدة نواجهها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تلك التي تشكلها منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. واقترحت البرازيل مع النمسا وشيلي إنشاء ولاية للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ملزمة قانونا لحظر أي نظام للأسلحة لا يخضع للتحكم بشري.

واستخدام المركبات الجوية المسلحة المسيّرة دون طيار مسألة أخرى تثير قلقا بالغًا. ومن الضروري تعزيز المساءلة والشفافية والرقابة المفروضة على استخدام تلك النظم لضمان امتثالها الكامل للقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي سياق توسع رقعة النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية، يتصدر التهديد الذي تشكله الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستخدام غير المقيد للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الشواغل الإنسانية. وتدعم البرازيل المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع وتشدد على ضرورة الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وفي أي ظروف.

السيد إيرايث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.18).

ونرحب بنجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، وهما من الجوانب الأساسية في هذه المعركة. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة التقدم المحرز في تيسير التعامل مع الذخائر وفقا للقرار ٥٥/٧٢ فضلا عن إدراج البعد الجنساني.

وفي الختام، لا يمكننا أن نتجاهل الحالة المالية الحرجة للاتفاقيات القائمة في جنيف. ويجب الالتزام بتقديم جميع الاشتراكات الإجبارية ضمن المهل الزمنية المحددة لإتاحة التطور السلس للجهود التي نبذلها على المستوى المتعدد الأطراف.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.18) وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

تؤيد إيطاليا بقوة جميع الصكوك الدولية التي تقيد أو تحظر استخدام الأسلحة التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي. وتعتبر الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها حاسمة في هذا الصدد، وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها الكامل لا يزالان يشكلان أهدافا أساسية.

ونشاطر القلق العميق إزاء تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتأثيرها وهو ما يشكل تهديدات خطيرة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأفراد حفظ السلام في المناطق المتضررة من النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويجب اتخاذ كلتا الاستراتيجيتين الوقائية والعلاجية على جميع المستويات لمكافحة هذا التهديد بدءا بإنشاء الأطر التنظيمية المناسبة. وقد تم التسليم بالحاجة إلى مثل هذا الإجراء في قرارات متتالية للجمعية العامة بشأن التصدي للخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي شاركت إيطاليا في تقديمها. ونرحب بالتقرير

دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن الموافقة على معايير التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

ونجح اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في جنيف في إرساء أسس إيجابية. وفي ذلك الإطار، نؤيد إصدار إعلان سياسي وإمكانية وضع مدونة لقواعد السلوك تشمل تدابير الشفافية وبناء الثقة وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، بما في ذلك إمكانية التقدم في العلم والتكنولوجيا في مجال الذكاء الاصطناعي.

وندعو إلى تحقيق أوجه التآزر الممكنة بين الاتفاقيات الإنسانية الثلاثة التي أشرت إليها، لا سيما فيما يتعلق بمساعدة الضحايا وإزالة متفجرات الحرب. وقد وضع التشريع الإسباني نظاما نعتقد أنه قد يشكل نموذجا يحتذى به. إذ ينشئ نهجا مشتركا بالإشارة إلى الاتفاقيات الثلاثة وجميع الأسلحة التي تسبب في معاناة لاإنسانية غير مقبولة، بما لا يقتصر على التمويل فحسب بل أيضا الجوانب المتعلقة ببراءات الاختراع والتكنولوجيا والدعاية.

ومن ناحية أخرى، فإن معاهدة تجارة الأسلحة أداة أساسية لتعزيز الشفافية والمسؤولية في منع الاتجار غير المشروع مع الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب علينا تكثيف الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي عليها ومساعدة الدول بصندوق التبرعات الاستثمارية.

ويجب النظر في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على سبيل الأولوية نظرا لأنها تسبب في سقوط أكبر عدد من الضحايا في الحروب الحالية وهي عامل حاسم في ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة. ونسلط الضوء على أهمية قرارات مجلس الأمن في هذا المجال وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على بروتوكول الأسلحة النارية.

نحو ٥٥ ملايين يورو لتمويل برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في عدة بلدان منها أفغانستان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، الصومال، العراق، كولومبيا، ليبيا. ونشارك أيضا في برامج التدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات التقنية. وتعتمد برامجنا على الشراكات القائمة مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والممثلين الناجين. وعلى وجه الخصوص، فإن لدينا تعاوننا مشمرا وطويل الأجل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وتولي إيطاليا أهمية كبرى لمساعدة الناجين وأسرههم بوصفهم مكونا أساسيا للمعونة الإنسانية وعنصرها في الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل. ونشارك بشكل خاص في تعزيز المساعدة المراعية للاعتبارات الجنسانية والتنوع بهدف التصدي لاحتياجات مختلف المستفيدين بشكل ملائم. وقد أيدت إيطاليا وضع التوجيهات التنفيذية من قبل برنامج الجنسانية والإجراءات المتعلقة بالألغام بهدف نشر الممارسات الجيدة في المسائل الجنسانية ومساعدة الضحايا بطريقة مراعية للتنوع في الإجراءات المتعلقة بالألغام وقطاعات الإعاقة عموما.

وإن للنقل غير المشروع وغير المنظم وغير المسؤول للأسلحة التقليدية آثارا ضارة على الصُعد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وإيطاليا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب وبرتوكول باليرمو بشأن منع الاتجار بالأشخاص. ويعتمد الإسهام الفريد لمعاهدة تجارة الأسلحة في أن تكون هذه التجارة أكثر شفافية ومسؤولية مع مكافحة العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة على التنفيذ الفعال للمعاهدة وعالميتها باعتبارها وجهين لعملة واحدة. وما زلنا ندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن

(A/71/187) المقدم من الأمين العام عملا بالقرار ٧٢/٧١ الذي يترجم تلك الحاجة إلى توصيات محددة.

ونرحب أيضا بالاجتماعات غير الرسمية المعقودة بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والألغام غير المضادة للأفراد في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، لأنها تتيح فرصا ممتازة لتعميق فهمنا لهذه المواضيع في إطار التحضير للمؤتمر المقبل للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية.

وتتني إيطاليا على العمل الحاذق الذي أداه فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والنتائج الموضوعية التي توصل إليها. ونتشاطر المبادئ التي حدد بموجبها الفريق التقارب الشديد الذي يجب أن يطبقه القانون الدولي الإنساني على جميع منظومات الأسلحة الحالية وضرورة إخضاع منظومات الأسلحة في المستقبل لسيطرة الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالقرار النهائي بشأن استخدام القوة الفتاكة. ونؤيد تجديد ولاية الفريق لعام ٢٠١٩ بهدف التمهيد للوصول إلى إعلان سياسي توافقي.

ويساور إيطاليا بالغ القلق إزاء الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العشوائية للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، وخاصة على المدنيين. ويندرج إضفاء الطابع العالمي والتنفيذ الكامل لاتفاقيتي أوتاوا وأوسلو ضمن أولوياتنا. وأهينا على الصعيد الوطني تدمير مخزوننا من الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠٠٢، وكذلك تدمير الذخائر العنقودية في عام ٢٠١٥. ودمرنا أيضا مخزونات الذخائر العنقودية المحتفظ بها للأغراض التي تجيزها المادة ٣،٦ من الاتفاقية.

وعلى الصعيد الدولي، فما زلنا نخصص الموارد اللازمة لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع المتفجرات من مخلفات الحرب مع التركيز على إزالة الألغام وتدمير المخزونات والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا، فضلا عن أنشطة الدعوة إلى تعزيز عالمية اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو. وخصصنا منذ عام ٢٠٠١

ينقذ كل واحد منها حياة شخص ما أو أطراف جسمه، فضلا عن تطهير مساحات شاسعة من الأراضي بنجاح. وإذا قيّمنا الأثر المباشر للاتفاقية على حياة المدنيين، فإن عدد الأرواح التي أنقذتها والكيفية التي تمهد بها إزالة الألغام الطريق المؤدي إلى التنمية، فلا ريب في أن تحظى بالاهتمام السياسي الذي تستحقه.

وستولى النرويج رئاسة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في وقت لاحق من هذا العام. وسنعمل على تحديد الاهتمام السياسي بالاتفاقية ونعزم النظر إلى رئاستنا من منظور الحماية. فالاتفاقية أداة هامة لضمان حماية المدنيين من الألغام الأرضية أثناء النزاع وبعده. ونشعر بالقلق إزاء استخدام الألغام الأرضية مجددا وتزايد عدد الضحايا في السنوات الأخيرة. إن ذلك القلق إزاء الآثار العشوائية للألغام الأرضية هو ما أدى إلى إبرام الاتفاقية في المقام الأول. وسيتمتع علينا مع النظر في ما يمكن القيام به لمواجهة ذلك التحدي كي يتسنى للاتفاقية مواصلة إنقاذ الأرواح في السنوات المقبلة. ولا يزال إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥ رؤية لنا ونداء للحشد والتعبئة.

وسيحتمل المجتمع الدولي هذا العام بإحياء الذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة تاريخية أخرى: اتفاقية الذخائر العنقودية التي أحدثت تغييرا كبيرا للأمن البشري في مسارها. ووضعت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية معايير تحظى باحترام الكثيرين على نطاق واسع لا يقتصر على الدول الأطراف فحسب. ويجب أن نواصل تأييد هذين الصكين الهامين.

وسيشتمل التحدي الرئيسي خلال السنوات المقبلة في انتشار استخدام الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع التي يستخدم الكثير منها من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. ويتطلب التصدي للتلوث الواسع النطاق الذي تسببه الألغام اليدوية الصنع والمعاداة الناجمة عنها تنسيق الجهود وتخصيص الموارد

تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونشيد بالبلدان التي انضمت إلى المعاهدة خلال العام الماضي.

ونرحب بالاختتام الناجح لمؤتمر استعراض برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٨، ونتطلع إلى تنفيذ وثيقته الختامية. ونرى أيضا أن تطبيق أحكام برنامج العمل على ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيكون مفيدا. ونواصل أيضا التشديد على الصلة الرئيسية بين التنمية المستدامة والسلام والأمن على النحو الذي أفرته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأخيرا، يساور إيطاليا القلق إزاء المسائل المالية التي تواجهها العديد من الاتفاقيات المذكورة آنفا. ومن الضروري أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية الملزمة لأجل إنفاذ تلك الصكوك وما يتصل بها من هياكل دعم وتمكينها من أداء دورها باستمرار وفعالية.

السيدة سيرفوكا (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن الأسلحة التقليدية هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في كثير من البلدان. فنحن نعلم أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل ما يزيد على نصف مليون شخص سنويا. ويجب أن تتمثل استجابتنا في تكثيف الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المسؤول وغير المشروع بهذه الأسلحة واستخدامها، بما في ذلك الذخيرة. والنرويج نصير قوي لمعاهدة تجارة الأسلحة. فهي لديها إمكانيات كبيرة للتخفيف من المعاناة البشرية وتوفير القواعد الأساسية للاتجار المسؤول بالأسلحة، بما في ذلك عن طريق تقييم إمكانيات العنف الجنساني قبل الإذن بصادرات الأسلحة. ونحث جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها.

وقد تكون اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد هي المعاهدة الوحيدة والأبجح بين المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالأسلحة مؤخرا إذ انضمت إليها ١٦٤ من الدول الأطراف وتمكنت من تدمير ٥٣ مليون لغم من مخزونات الألغام - ربما

وتولي دولة الكويت اهتماما كبيرا لظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة نظرا لحجم تأثيرها السلبى وإسهامها في زيادة العنف المسلح والصراعات وإطالة أمدها وامتدادها الجغرافى، وتؤكد على أهمية تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث، مؤكداً على الحفاظ على الطبيعة التوافقية والنطاق المتفق عليه في تنفيذ برنامج العمل باعتبارها أداة دولية توافقية يتمثل الغرض منها في بناء الثقة وزيادة التعاون بين الدول من أجل الحد من الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة. كما نعيد التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود في إطار الصك الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها خشية وصول تلك الأسلحة إلى الكيانات من غير الدول واستخدامها في ارتكاب أعمال إرهابية.

إن دولة الكويت، وإذ ترحب بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، فإنها تجدد تأكيدها على ضرورة أن يتسق تنفيذ المعاهدة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس وأهمية مراعاة التوازن في المسؤوليات بين الدول المصدرة للأسلحة وتلك المستوردة لها وندعو إلى التعامل مع الاختلال الكبير القائم في إنتاج وامتلاك والاتجار بالأسلحة التقليدية بين الدول الصناعية والدول النامية. ومن المهم أن نستذكر أن منطقنا لا تزال تعاني من عدم الاستقرار لأسباب مختلفة ومنها التوفر غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة. ولذلك، نحث الدول على العمل على رفع الوعي والتثقيف بمخاطر الأسلحة تلك لما تشكله من تهديد على استقرار الدول. وفي ذات السياق، تعيد دولة الكويت تأكيداً على ضرورة التمييز هنا بين مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة وبين فرض قيود تمييزية على الاتجار

من جانب المجتمع الدولي. والألغام يدوية الصنع التي يفجرها الضحايا أنفسهم التي توجد عادة تحت سطح الأرض أو فوقه أو قريبة منه مشمولة باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتجب مكافحتها على هذا النحو من قبل دوائر العمل الإنساني المعنية بإزالة الألغام.

ونتطلع إلى مشاركة المزيد من البلدان في المناقشات الجارية بشأن كيفية تعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع، وبالتالي تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني. فهناك التزام واضح بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في حالات النزاع. وشهدنا الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان في سوريا واليمن وأوكرانيا. ومن الواضح عدم تناسب مثل ذلك الاستخدام في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ونوهنا إلى النداء الذي وجهه الأمين العام إلى جميع البلدان والأطراف في النزاع لتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. ويجب علينا بصفتنا المجتمع الدولي التصدي لتحديات حرب المدن.

السيد الدعي (الكويت): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر على الجهود التي تبذلونها مع بقية أعضاء المكتب لإنجاح أعمال هذه اللجنة. وتؤيد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.16)، وممثل اليمن بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/73/PV.17).

لدى مناقشتنا لموضوع الأسلحة التقليدية، فإن بلادي تعيد التأكيد على موقفها الثابت تجاه مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ذلك الموقف الذي يأتي من منطلق حرص بلادي على هذين المبدأين اللذين نتشاطرهما مع دول العالم لما لهما من أثر كبير على استدامة السلام والاستقرار في عالمنا.

لأن تحديد الأسلحة التقليدية مسألة واسعة النطاق ومعقدة. وفي هذا الصدد تؤيد الصين المبادئ التالية:

أولاً، يجب أن نلتزم جميعاً بتعددية الأطراف وإبراز الآليات المتعددة الأطراف التي تمثلها الأمم المتحدة بصورة كاملة وكذلك تشجيع المزيد من البلدان على المشاركة في عملية تحديد الأسلحة التقليدية. وثانياً، يجب إجراء مشاورات على قدم المساواة مع احترام الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان وتحقيق التوازن بين الشواغل الإنسانية والاحتياجات الأمنية العسكرية المشروعة. وهذا هو الأساس الذي يجب أن نطلق منه. وثالثاً، يجب أن نعزز التعاون الدولي. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تزيد مساعدتها للبلدان النامية في مجالات بناء المؤسسات والتمويل ونقل التكنولوجيا.

ودأبت الصين، بصفتها دولة طرفاً على نحو كامل في اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها الخمسة الإضافية، على دعم نفاذ الاتفاقية والوفاء وفاء تاماً بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وقدمت تقارير التنفيذ الوطنية في الوقت المحدد وقدمت مساهمات مالية سنوية إلى وحدة دعم التنفيذ التابعة لها. وشاركت الصين بنشاط في صياغة وتنقيح لوائح الاتفاقية وشاركت في رئاسة مداولات صياغة معايير الأمم المتحدة للتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وشاركنا أيضاً في تنقيح المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

تحتل الشواغل الإنسانية المتعلقة بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة. وتعتقد الصين أنه يجب وضع معايير دولية من خلال المفاوضات لتنظيم التطبيق العسكري للذكاء الاصطناعي. وشاركت الصين بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وهي على استعداد لمواصلة تعميق المناقشات بشأن هذه المسألة في إطار الاتفاقية.

المشروع في الأسلحة التقليدية فيما بين الدول وفقاً للسيادة لكل منها والمخاطر الأمنية التي تواجهها.

إن التطور السريع في عالم التكنولوجيا يجعل خطر إنتاج مثل هذه الأسلحة أمراً سهلاً الوصول إليه وفي متناول الجميع، خاصة من قبل الأفراد والجماعات الفاعلة من غير الدول. وأنه على الدول الحرص والتعاون في موضوع أمن الحدود وتشديد الرقابة على الحدود البرية والبحرية أكثر وتبادل المعلومات وذلك للحد من وصول تلك الأسلحة للجماعات المسلحة والإرهابية، خاصة مع وجود فجوة في تعامل آليات نزع السلاح الدولية مع هذه القضية المستحدثة والطائرة على حقول نزع السلاح مما يجعل خطر إنتاج مثل هذه الأسلحة أمراً سهلاً الوصول إليه وفي متناول الجميع.

ختاماً، فإن دولة الكويت تشدد على أهمية تعاون مختلف الأطراف المعنية مع هيئات الأمم المتحدة لتطبيق الاتفاقيات والتعهدات ذات الصلة.

السيدة يانغ جيا (الصين) (تكلمت بالصينية): شهدنا خلال السنوات الأخيرة قلقاً دولياً متزايداً بشأن الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية. وبفضل الجهود المتضافرة، نجح المجتمع الدولي في تحقيق نتائج إيجابية في مجال الحد من الأسلحة التقليدية مع الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وعلاوة على ذلك، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، اعتمد فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تقريراً بتوافق الآراء (CCW/GGE.1/2018/3) وضع مبادئ توجيهية وأذن بإجراء مزيد من النقاش بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، فإننا لم نعالج بشكل كامل بعد الشواغل المتعلقة بالاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية. ويلزم زيادة تعزيز آليات الأمم المتحدة لتحديد الأسلحة التقليدية

وزودتهما بالمساعدة المادية. والصين على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف للعمل من أجل تحقيق تقدم وإنجازات جديدة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.18)، وأود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي. ونواصل الاضطلاع بدور رائد في الصكوك والترتيبات الحالية، وسنشجع الآخرين أيضا على تقديم الدعم السياسي والعملي والمالي لها. فمن دون هذا الدعم، وبخاصة التمويل، لن تكون تلك الصكوك والترتيبات قادرة على العمل بفعالية.

كما أن المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وأصحاب المصلحة أمر حيوي لتحقيق النجاح. ويجب أن تكون المرأة ممثلة تمثيلا مناسباً في المناقشات والمفاوضات والعمليات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. فمشاركتها أمر أساسي لوضع إجراءات مستدامة وتنفيذها. وينبغي الاعتراف بذلك في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وأود أن أتكلم عن صكوك بعينها. إن المملكة المتحدة مؤيد قوي لمعاهدة تجارة الأسلحة. فهي الوسيلة لجعل التجارة العالمية في الأسلحة قانونية ومنظمة جيدا، مع منع التجارة في الأسلحة غير المشروعة وتحويل مسار الأسلحة المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة. وإلزامها للدول الأطراف بتقييم خطر العنف الجنساني الخطير أو أعمال العنف الخطيرة ضد النساء والأطفال قبل الإذن بتصدير الأسلحة التقليدية هو حجر زاوية في التزامنا بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد حققت المعاهدة الكثير من التقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويجب أن يظل إضفاء الطابع العالمي عليها أولوية، ويجب أن نركز بشكل

أدى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى تسريع انتشار الإرهاب والتطرف إلى حد كبير وإلى المزيد من الاضطرابات الإقليمية. وتعتقد الصين أنه من أجل حل هذه المشكلة بشكل صحيح، ينبغي لجميع البلدان أن تنفذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب بكل ضمير. كما شاركت الصين بنشاط في المؤتمر الاستعراضي الثالث والاجتماع التحضيري لبرنامج العمل وحضرت مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بصفة مراقب في وقت سابق من هذا العام. والصين على أهبة الاستعداد لمضاعفة جهودها لتشجيع بناء نظام دولي معقول لتجارة الأسلحة للتخفيف من المشاكل الناجمة عن النقل غير المشروع للأسلحة.

وتتصدر الشفافية العسكرية جدول أعمال الصين، وهي تعلق أهمية كبيرة على سجل الأسلحة التقليدية. وشاركت الصين في أعمال السجل بطريقة بناءة وأبلغت السجل خلال الأعوام الأخيرة سنويا ببيانات عن نقل الأسلحة. وتشيد الصين بالدور الهام لتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية والتقارير السنوية المقدمة إلى الآلية. والصين مستعدة أيضا للعمل مع الدول الأخرى لزيادة تعزيز عالميتها وفعاليتها.

إن الصين ملتزمة بمسألة المساعدات الإنسانية الدولية. وقدمت الحكومة الصينية أكثر من ١٠٠ مليون يوان في صورة مساعدات إنسانية لإزالة الألغام إلى أكثر من ٤٠ بلدا، بما في ذلك مساعدات مالية ومعدات وبرامج تدريب وأنشطة ترمي إلى تقديم التوجيه في الموقع، ودربت أكثر من ٥٠٠ تقني محترف في مجال إزالة الألغام. وفي شهر أيلول سبتمبر ٢٠١٥، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال مؤتمر قمة القادة المتعلق بحفظ السلام أن الصين ستنفذ ١٠ برامج للمساعدة في إزالة الألغام في السنوات الخمس المقبلة. وقد أوفت الصين بالتزاماتها وزيادة قبل الموعد المحدد، ونظمت الصين دورة تدريبية لإزالة الألغام خلال هذا العام لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا،

التكنولوجي المشروع. ونتطلع إلى مواصلة العمل من خلال الفريق المعني بالمبادئ التوجيهية ودور العمليات والهياكل ومعايير الصناعة والأطر القانونية الوطنية والدولية القائمة حاليا.

وتقف المملكة المتحدة في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. فالطابع العابر للحدود للاتجار غير المشروع يعني أنه ما من بلد واحد يمكنه للقضاء على هذه المشكلة وحده. وستواصل المملكة المتحدة تعزيز التعاون مع الشركاء للحد من عرض الأسلحة غير المشروعة والطلب عليها. ومنذ عام ٢٠١٧، ما برحنا ندعم مشاريع وطنية وإقليمية تتعلق بتنظيم الأسلحة والتعاون في مجال إنفاذ القانون ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب وتعزيز تسوية النزاعات. ونرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعبق.

إن التعاون الدولي والتنفيذ الفعال لنظام دولي قائم على القواعد هما أفضل أمل لنا في التصدي للأخطار التي تهدد الحياة والأمن، وهما أمران ضروريان لبناء عالم أكثر أمانا.

السيد كلوغار (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد الجمهورية التشيكية تأييدا راسخا معاهدة تجارة الأسلحة. وندعو جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى أن تفعل ذلك. ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة صك دولي فعال يهدف لوضع أعلى المعايير الدولية الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. ونرى أن المعاهدة تسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي. ويتمثل أحد أهدافنا الرئيسية في تحقيق عالمية المعاهدة. وقد ازداد عدد الدول الأطراف بصفة عامة، ولا نزال مقتنعين بأن توسيع نطاق الانضمام العالمي إلى المعاهدة من شأنه أن يعزز الأمن العالمي وأن يسهم بشكل إيجابي في تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية.

خاص على إقناع الدول التي سيكون لانضمامها أعظم الأثر على أهداف المعاهدة ومقاصدها بالقيام بذلك.

ولذلك، فإننا نرحب بتركيز المعاهدة على أنشطة التوعية. ويجب أن تشمل المشاركة الناجحة المنظمات الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية إذا كنا نريدها أن تشمل طائفة متنوعة من الدول الأطراف المحتملة والمؤيدين والحلفاء. وفي الوقت نفسه، يجب على الدول الأطراف الحالية أن تنفذ التزاماتها القائمة تنفيذا كاملا وفعالا. وصندوق التبرعات الاستثماري أساسي لدعم هذه العملية، وستظل المملكة المتحدة عضوا نشطا في لجنة الاختيار.

تفخر المملكة المتحدة بما حققته اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية من نجاح من المنظور الإنساني. ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار استخدام هذه الأسلحة العشوائية، حتى خلال استمرارنا بشكل جماعي في إلزائها. وندعو جميع الدول إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني. ونقوم بتنفيذ التزاماتنا من خلال إزالة الألغام المضادة للأفراد في جزر فوكلاند. كما تقدم المملكة المتحدة حوالي ١٠٠ مليون جنيه استرليني للإجراءات المتعلقة بالألغام على المستوى العالمي بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما تاما بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي إطار رئاسة المملكة المتحدة لها في عام ٢٠١٧، وافقت الأطراف المتعاقدة السامية على القيام بإصلاحات مالية أساسية. إلا إن الاتفاقية لن تصبح مستقرة ماليا إلا إذا قامت جميع الأطراف المتعاقدة السامية بدفع اشتراكاتها والمستحقات المتأخرة على وجه السرعة.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزه في هذا العام فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونؤيد استمرار الولاية الحالية للفريق في عام ٢٠١٩. ولا نزال نعارض وجود صك قانوني أو حظر يمكن أن يمس تحقيق التقدم

ونود أن نشدد على أن تنفيذ برنامج العمل تدعمه أوجه تآزر، حيث توجد صكوك دولية ذات أهداف مماثلة، من قبيل معاهدة تجارة الأسلحة. كما تود الجمهورية التشيكية التأكيد على أهمية الصك الدولي للتعقب، فهو المعيار العالمي الوحيد بشأن كيفية ومكان وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى الرغم من أن الصك يمثل مبادرة ناجحة للغاية، من الضروري معالجة التطورات الراهنة في تكنولوجيا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصميمها، ولا سيما الاتجاه المتزايد نحو التصميم المعياري في مجال صناعة الأسلحة الصغيرة وزيادة استخدام أطر البوليمر في هذه الصناعة. ونود أن نشدد على أن كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب أداتان أساسيتان لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين طلبوا الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بعشر دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد ماتسيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تجدد الأرجنتين نفسها مضطرة لأخذ الكلمة لممارسة حقها في الرد على الإشارات التي وردت بشأن جزر مالفيناس في البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة.

وتود الأرجنتين أن تكرر تأكيد الوضع الفريد لإقليم جزر مالفيناس الأرجنتيني، وفقا لمضمون الإعلان التفسيري الصادر عن جمهورية الأرجنتين لدى تصديقها على اتفاقية أوتاوا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وحتى الآن، لم يُعدل هذا الإعلان ولا يزال يشكل القاعدة الأساسية للتمديد الممنوح لبلدي للوفاء بأحكام المادة ٥ من الاتفاقية.

إن الجزء الوحيد من الأراضي الأرجنتينية المتضرر من الألغام المضادة للأفراد هو جزر مالفيناس. ولكن يجري منع الأرجنتين

وندرک أن المتطلبات الأساسية للمعاهدة المتمثلة في إنشاء نظم وطنية لمراقبة الأسلحة وإعداد قوائم مراقبة وطنية هي مهام جديدة تماما وصعبة للغاية بالنسبة للعديد من الدول الأطراف التي ليست من المصدرين التقليديين. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى دور صندوق التبرعات الاستئماني الذي كان أداة هامة لدعم التنفيذ على الصعيد الوطني، وما برح يُمول حتى الآن بتبرعات من ١٤ دولة من الدول الأطراف. وقد أثبتت التقارير الصادرة عن صندوق التبرعات الاستئماني دوره الذي لا غنى عنه في تعزيز تنفيذ المعاهدة. وما برحت الجمهورية التشيكية تدعم الصندوق ماليا من خلال تقديم تبرعات في السنوات السابقة. ويحدونا الأمل في أن نفعل ذلك مرة أخرى في العام المقبل.

وندرک أن الدول الأطراف أحرزت تقدما جيدا في تنفيذ الالتزامات منذ بدء نفاذ المعاهدة. ويتمثل هدفنا المشترك في تحقيق قدر أكبر من المسؤولية والشفافية في تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تعزيز قدرات الدول الأطراف على الإبلاغ لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير. ونحن مقتنعون بأن وجود نظام فعال للإبلاغ من شأنه مساعدة الدول وسلطاتها الوطنية في عملية تقييم المخاطر لدى تقييم الطلبات الفردية المقدمة على الصعيد الوطني.

ترحب الجمهورية التشيكية بالتقدم المحرز خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه. ونرى أن برنامج العمل هو الإطار العالمي الملزم للتصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونؤيد تنفيذه الكامل والفعال على جميع المستويات ونحث جميع البلدان على التقيد بمبادئه، حيث لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تسهم في عدم الاستقرار والعنف المسلح في العالم.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ليس لدى المملكة المتحدة أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند أو جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية أو المناطق البحرية المحيطة بكلا الإقليمين، ولا في مبدأ وحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والتي يقررون بموجبهما بحرية وضعهم السياسي ويسعون بحرية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يعني أنه لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك. وقد وجه استفتاء عام ٢٠١٣ رسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون الحوار بشأن السيادة. ويجب أن تحترم الأرجنتين تلك الرغبات.

إن علاقة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند وجميع أقاليمها فيما وراء البحار هي علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحقوق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. وتواصل جمهورية الأرجنتين إنكار أن هذا الحق الإنساني الأساسي ينطبق على شعب جزر فوكلاند وتتصرف بطرق تعارض مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ماتسيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): للأسف، أنا مضطر إلى أخذ الكلمة مرة أخرى.

تكرر الأرجنتين أن مبدأ تقرير المصير للشعوب الذي تستند المملكة المتحدة إليه لتبرير رفضها استئناف مفاوضات السيادة لا ينطبق على الخلاف بين البلدين بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وعلى عكس الحالات الاستعمارية الأخرى التي أقرت فيها الجمعية العامة بانطباق مبدأ تقرير المصير، لم تتم الإشارة إلى ذلك في أي من القرارات المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس. وعلاوة

من الوصول إلى تلك الألغام من أجل الامتثال لالتزاماتها التي تعهدت بها بموجب الاتفاقية، لأن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تحتل ذلك الإقليم، إلى جانب جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، بصورة غير قانونية ويوجد نزاع على السيادة عليها.

وبالفعل، أقرت الجمعية العامة بوجود هذا النزاع على السيادة وحثت الحكومتين على استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي ونهائي في أقرب وقت ممكن. وعلى نفس المنوال، تعتمد "اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" سنوياً مشروع قرار ينص على ضرورة انتهاء هذا الوضع الاستعماري الخاص والفريد بطريقة سلمية وعن طريق المفاوضات، ويطلب من الحكومتين استئناف المفاوضات لتحقيق هذه الغاية. وجرى اعتماد أحدث مشاريع القرارات هذه (A/AC.109/2018/L.8) في ٢١ حزيران/يونيه.

ولكن ورغم الإعلانات المتكررة للأمم المتحدة والمحافل الإقليمية والدولية الأخرى، لا تزال المملكة المتحدة تتجاهل نداءات المجتمع الدولي لاستئناف المفاوضات الثنائية الرامية إلى إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

وقدمت الأرجنتين، بعد طلب التمديد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، خطة موجزة لتنفيذ المادة ٥ من اتفاقية أوتواوا في المناطق المتنازع عليها على مدار ١٠ سنوات على أساس استئناف مفاوضات السيادة بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين. وفي هذا الإطار، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن إزالة الألغام المضادة للأفراد بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة.

وتعيد جمهورية الأرجنتين تأكيد حقها السيادي على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أراضيها الوطنية.

كافية بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وكذلك بموجب دستور جمهورية الأرجنتين.

وتعيد جمهورية الأرجنتين تأكيد حقها المشروع في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمنطقة البحرية المحيطة بها، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
سأتوخى الإيجاز وسأعفي اللجنة الأولى من الاستماع إلى درس في التاريخ. ولكن المملكة المتحدة واضحة في موقفها التاريخي والقانوني بشأن السيادة على جزر فوكلاند. ولم تقم المملكة المتحدة قط بجلب أي سكان مدنيين. حيث هاجر جميع المدنيين طوعية إلى جزر فوكلاند أو وُلدوا فيها. وجاء المهاجرون المدنيون طوعية من عدد كبير من البلدان كما فعلوا في جميع أنحاء منطقة الأمريكيتين، بما في ذلك الأرجنتين، خلال القرن التاسع عشر. ولا يوجد أي أساس لمطالبة جمهورية الأرجنتين بالجزر والتي تستند فيها إلى مبدأ الإخلال بسلامتها الإقليمية، إذ أن جمهورية الأرجنتين لم تقم قط بإدارة الجزر إدارة شرعية، كما لم تشكل الجزر جزءاً من إقليمها ذي السيادة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

على ذلك، رفضت الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ محاولتين لتعديل مشروع القرار المتعلق بمسألة جزر مالفيناس استهدفتا إدراج إشارة إلى مبدأ تقرير المصير في القرار.

وتكرر جمهورية الأرجنتين، تمشياً مع ما أشار إليه متكلمون آخرون من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالنيابة عن عدة مجموعات، أن التصويت غير الشرعي الذي جرى في جزر مالفيناس هو عمل بريطاني أحادي الجانب يغير في المقام الأول جوهر مسألة جزر مالفيناس ولا ينهي نزاع السيادة أو يؤثر على الحقوق المشروعة للأرجنتين. وقد ثبت ذلك من خلال حقيقة أن التصويت لم يغير من سير جلسات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التي عُقدت منذ ذلك التاريخ واستمرت في اعتماد مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس بتوافق الآراء كالعادة.

ولن يتم تسوية النزاع على السيادة من خلال نتيجة ما يسمى بالاستفتاء الذي أظهر فيه المواطنون البريطانيون رغبتهم في البقاء بريطانيين. والسماح للمواطنين البريطانيين في الجزر بأن يصبحوا محكمين في نزاع بلدهم طرف فيه يشوه حق الشعوب في تقرير المصير، لأنه لا يوجد في جزر مالفيناس أشخاص يمكن تعريفهم على هذا النحو بموجب القانون الدولي. وتشير الأرجنتين إلى أن مصالح سكان جزر مالفيناس وطريقة حياتهم يحظيان بحماية